دولة 56 وهيمنة النخب السودانية

قراءة في مفاهيم القومية وأزمة التنمية في السودان

أكرم إبراهيم البكري

دولة 56 وهيمنة النخب السودانية

الكتاب	دولة ٥٦ وهيمنة النخب السودانية قراءة في مفاهيم القومية وأزمة التنمية في السودان
الكاتب	اكرم إبراهيم البكري
تاريخ النشر	الطبعة الأولى 2025
الترقيم الدولي	
التصميم	بكري خضر

الناشر

إبراهيم البكري للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة ولا يجوز لأي شخص آخر استخدام، أو نسخ أو توزيع مادة الكتاب أو تعديله دون الحصول على إذن صريح من المؤلف

اكرم إبراهيم البكري

دولة 56 وهيمنة النخب السودانية

قراءة في مفاهيم القومية وأزمة التنمية في السودان

الاهداء

إلى أبي،،،،

رفيقي في أول الحروف وأول المعاني..

منك تعلمت أن الوطن يبدأ من البيت

هذا المجهود ثمرة من ثمارك الطيبة

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير لكل من اسهم في ان يري هذا العمل النور ....

أكرم البكري

الفـــهـرس

الاهداء..... ٨
تـــقديـــــم ١١
تنويه..... ١٩
التمهيد ٢١
الـمقدمـــة..... ٢٣
الورقة البحثية الاولي: - تشكل النخبة الأفندية وصناعة الوعي القومي..... ٢٧
الورقة البحثية الثانية: - دولة ٥٦ وآليات الهيمنة المركزية..... ٤٥
الورقة البحثية الثالثة: - زراعة الجوع وإنتاج التخلف التنموي..... ٧١
الورقة البحثية الرابعة: - التقاء القومية بالأزمة قراءة في مسار الدولة السودانية.... ٨٩
التوصيات ٩٩
المراجع ١٠٣

تـقديـم

منذ أن أُعلن استقلال السودان في الأول من يناير ١٩٥٦، لم تكن تلك اللحظة، كما جرى تصويرها طويلاً، لحظة ولادة دولة وطنية جامعة، بل كانت في جوهرها استمراراً لبنية استعمارية تم تجديدها بأدوات محلية. إذ لم يُؤسس مشروع الاستقلال على تعاقد اجتماعي جامع يُراعي تعددية المجتمع السوداني واختلافاته الثقافية والإثنية والجغرافية، ولكن يا للأسف أُنجز تحت هيمنة نخبة محددة هي نخبة الأفندية، التي تمثّلت في المتعلمين الجدد وخريجي كلية غردون، والذين تَكوَّن وعيهم في رحم الإدارة الاستعمارية وبنيتها البيروقراطية.

هذه النخبة، التي أُنيط بها مهمة صياغة الدولة الحديثة، لم تكن تنتمي إلى وجدان المجتمع السوداني العميق بقدر ما كانت امتداداً لمشروع الدولة المركزية، الدولة التي تنظر إلى الأطراف بوصفها فضاءً للضبط والسيطرة لا فضاءً للمشاركة والتمثيل. وعليه، فقد

جاءت الدولة السودانية الوليدة بوصفها إعادة تدوير لمنظومة استعمارية عتيقة، تم فيها تبديل الفاعلين دون المساس بجوهر البنية السلطوية. كان الاستقلال، في صورته الشكلية، بمثابة مراوغة رمزية، حيث بقيت أدوات الهيمنة المركزية قائمة، تُدار هذه المرة بأسماء سودانية، لكن برؤية نخبوية معزولة عن تعددية الواقع.

لقد ورثت دولة ٥٦ جهاز الدولة الاستعماري بمركزيته ونماذجه الإدارية وامتيازاته الحضرية، دون أن يُعاد تأهيل هذا الجهاز ليعكس واقع السودان المركّب والمتعدد. إن لحظة التأسيس لم تكن لحظة تأسيس وطني حقيقي، في الحقيقة هي لحظة تفويض طبقي أُعطي للنخبة لتعيد إنتاج المركزية والإقصاء، بلبوس قومي هذه المرة. ومن هنا، فإن فهم جوهر الدولة السودانية الحديثة يستوجب مساءلة تلك اللحظة المؤسسة، باعتبارها لحظة انبنى عليها خطاب قومي فوقي، تم من خلاله خصي الهوامش وتحييد إمكانيات بناء أمة سودانية جامعة.

حين نتأمل في طبيعة التشكيل الذهني لنخبة

الأفندية، التي تولّت مقاليد الدولة السودانية عقب الاستقلال، ندرك أن هذه النخبة عبارة عن فئة متعلمة صعدت اجتماعياً من خلال التعليم الحديث، وشكلت أداة لرسملة الدولة ضمن حدود النموذج الكولونيالي. لقد تأسس وعيها داخل مؤسسات أنشأها المستعمر البريطاني-المصري بغرض إنتاج جهاز إداري يخدم مصالح المركز، ويُحسن ضبط المحيط دون أن يمس البنية الأساسية للسلطة الاستعمارية.

هذه النخبة التي حملت المشروع الوطني بين يديها، اعتمدت خطاباً قومياً استند إلى مكونات ضيقة: اللغة العربية، والإسلام السني، والمركز ، فصاغت مفهوماً للوطنية لا يحتمل التعدد، ولا يعترف بتنوع السودان العرقي والثقافي والديني. وحين شرعت في بناء خطابها، تبنّت نماذج قومية مستوردة من التجربة العربية والإسلامية، دون أن تمرّ تلك النماذج عبر عملية تكييف عضوي مع السياق السوداني. نتيجة لذلك، لم تتبلور رؤية وطنية نابعة من تعقيدات الداخل، وإنما تم إنتاج خطاب قومي مفارق للواقع، لا يحمل في جوهره القدرة على توحيد السودانيين بقدر

ما يخلق تراتبيات إقصائية تُفضي إلى الانفجار.

هذه الرؤية القومية المتعالية لم تُنبت وطناً، بل عمّقت المسافة بين المركز والهامش، ورسّخت تصورات أحادية عن الدولة، تُقصي الآخر بحجة الاختلاف وتحتقر التعدد باسم الانتماء القومي. وقد تحوّل هذا الخطاب إلى أداة رمزية لإعادة إنتاج الهيمنة، ووسيلة ناعمة لتكريس السلطة في يد أقلية تتحدث باسم الأمة بينما هي تعيد صياغتها وفق مصالحها. وهكذا أصبحت القومية السودانية، كما طرحتها تلك النخبة، خطاباً لا يعترف بواقعه، ولا يحاور مجتمعه، ولا يبني تعاقداً جديداً، وإنما يحمي مركز السلطة ويمنحها شرعية رمزية.

الوعي الذي قاد مشروع الدولة، إذًا، لم يكن وعيًا تحررياً يتّجه نحو تفكيك الإرث الكولونيالي، وإنما كان وعياً أداتياً، يستعير مفاهيم الحداثة السياسية ليضبط بها مجتمعاً متشظياً، دون أن يسعى حقاً إلى إدماجه أو إعادة تعريفه. ولذا فإن خطاب النخبة لم يتحول إلى مشروع وطني قادر على التجدد، وإنما إلى غطاء

ثقافي لممارسات استبعادية، تسجن الهوية السودانية في قوالب ضيقة وتحجب إمكانيات تجاوزها.

منذ لحظة التكوين، لم تنشأ الدولة السودانية كإطار جامع يعكس التنوع الاجتماعي والثقافي، وإنما تم تشكيلها كنسق سلطوي محكوم بعقل مركزي يستبطن أدوات الضبط والسيطرة. وقد رسخت نخبة الحكم هذا النسق من خلال إعادة توظيف مؤسسات الاستعمار ضمن مشروع وطني صُوري، يعلن الانتماء للأمة بينما يشتغل على تكريس الامتيازات الجغرافية والاجتماعية والسياسية في يد أقلية ذات ارتباط عضوي بالمركز

كان الجهاز الإداري، والتعليم الرسمي، والجيش، والإعلام، وسائل مادية ورمزية بُنيت لتطويع الفضاء العام وفق رؤية نخبوية تعيد إنتاج الهامش وتحوّله إلى موضوع للضبط، لا شريك في السيادة. في هذا الاطار، لم يكن التهميش نتاج إهمال أو فوضى، وإنما مكونًا أصيلًا من مكونات هندسة الدولة، حيث جرى تثبيت الامتيازات لا وفق مبدأ العدالة، وإنما عبر منطق

الإقصاء المتكرر، الذي حوّل الاختلاف إلى عُذر لاستبعاد قطاع واسع من المجتمع

أفرزت هذه البنية دولاباً سياسياً واقتصادياً يعيد التفاوت في كل دورة إنتاج: الأطراف محرومة من التمثيل، النساء والمزارعون خارج دائرة القرار، والريف محجوب عن التنمية، والمجتمعات غير العربية أو غير المسلمة مستبعدة من المجال الرمزي للدولة. وفي ظل هذا التكوين، لم يكن العجز التنموي مجرد فشل تقني، وإنما انعكاس لبنية أيديولوجية ترى في السيطرة شرطاً للاستقرار، وفي الإنفاق على المركز مسوغًا للشرعية.

أدت هذه المنظومة إلى تضاؤل الإحساس بالانتماء، وخلقت فوارق حادة بين من يملكون أدوات التعبير السياسي ومن تُفرض عليهم شروط الطاعة. وقد تصاعدت هذه الفوارق حتى غدت تهديداً دائماً لوحدة الكيان الوطني، وأسهمت في تفشي الحركات الاحتجاجية، والانفصال الجغرافي، والانهيارات المتتالية في بنية الدولة. كل ذلك يعبّر عن مأزق عميق في المشروع الوطني نفسه، الذي انطلق من تصورات

استبعادية، ولم يُعد هندسة الدولة على أسس تعاقدية عادلة.

إن السودان الحديث ظل حبيس نموذج سلطوي، لا يؤمن بالتعدد كقوة ثرية، وإنما يعامله كعبء يجب ترويضه. ومع استمرار هذه البنية، باتت الدولة نفسها فضاءً مغلقاً، يُعيد إنتاج نخبة ضيقة، ويمارس الاحتكار باسم القانون، والهيمنة باسم الهوية، والنفي باسم الشرعية. بهذا الشكل، لم تكن دولة ما بعد الاستقلال مشروعًا للتشارك، وإنما صيغة محكمة لإدارة التفوق الرمزي والمادي لصالح قلة محدودة، تتحدث باسم الوطن، وتختزله في مركزها.

في هذا السياق التاريخي والفكري المتشابك، يأتي كتيب أكرم البكري "دولة ٥٦ وهيمنة النخبة" بوصفه إضافة نوعية ومساهمة فكرية تتجاوز التشخيص العابر إلى مساءلة جذرية لبنية الدولة السودانية. لا يكتفي المؤلف بسرد الوقائع أو استعادة مجريات التاريخ، ولكن يقوم وبشجاعة وعين فاحصة بتفكيك اللحظة التأسيسية ذاتها، كاشفاً عن الآليات الدقيقة

التي أنتجت دولة لا تمثل شعبها بقدر ما تمثل امتيازات نخبتها.

يمثل هذا الكتاب عملاً تحليلياً يعيد رسم خريطة الأسئلة حول مفاهيم مثل القومية، والدولة الوطنية ، والتمثيل السياسي، والعدالة الاجتماعية ، ويضعها ضمن مسار نقدي لا يخشى الاصطدام بالمسلّمات. هذا الكتاب يفتح أفقاً لحوار جديد حول معنى الانتماء، وشروط الشرعية، وإمكانيات تأسيس وطن يتجاوز منطق الهيمنة والتفوق

ولعل القيمة الحقيقية لهذا العمل تكمن في جرأته على الربط بين الفكر والممارسة، بين التصورات الأيديولوجية وبنية الدولة، بين سرديات النخبة وصمت المهمشين، مما يجعله قراءة ضرورية لفهم ما جرى، بالإضافة إلى أنه أداة معرفية لفهم ما ينبغي أن يكون.

دكتور عبدالمنعم همت

أغسطس ٢٠٢٥

تنويه

على مدى فترة من الزمن، أوليت اهتماماً خاصاً بعدد من الكتب التي تناولت الحالة السودانية بتحليل نقدي عميق، من بينها كتاب الأفندية ومفاهيم القومية في السودان للمفكر خالد حسين الكد، وكتاب زراعة الجوع في السودان للدكتور تيسير محمد أحمد، بترجمة الأستاذ محمد علي جادين وكتاب محمد المكي إبراهيم الفكر السوداني اصوله وتطوره وبعض كتب دكتور حيدر إبراهيم علي وكتب المفكر محمد سعيد القدال وغيرهم ،وقد قمت بمطالعة بعض المراجع أكثر من مرة، وراودتني في البداية فكرة إعداد ملخص مستقل لكل منهما، وفق رؤية تحليلية خاصة ،غير أن ما برز أمامي من تقاطعات فكرية ومفاهيمية بين تلك الاعمال دفعني إلى إعادة النظر في جدوى التلخيص المجزأ، لصالح محاولة دمج الرؤى الواردة فيهما في إطار واحد أكثر شمولاً، مدعوماً بمراجع إضافية

تهدف هذه الورقة إلى بلورة تصور نظري متكامل نسبياً، ينطلق من تساؤل محوري

كيف أسهمت نخبة الأفندية في إنتاج مفاهيم قومية نخبوية متعالية؟

وكيف أن هذه النخبة ذاتها كانت من الركائز الأساسية في تأسيس ما أسميه بدولة ٥٦ تلك الدولة التي مارست سياسات الإقصاء وإعادة إنتاج التهميش، كما أشار إلى ذلك بوضوح الدكتور تيسير محمد علي في تحليله لبنية الدولة السودانية وخياراتها الاقتصادية وبخاصة في المجال الزراعي

تـمهيد

منذ سنوات طويلة، ظلّت الأزمة السودانية موضع تحليل عديد من الباحثين والمفكرين، خاصة فيما يتصل بسؤال لماذا فشلت الدولة السودانية في :-

*التأسيس لمشروع وطني جامع؟

*وتنمية متوازنة؟

تشير قراءتنا إلى بعض الكتب التي تهتم بتشريح الحالة السودانية والتي منها قد نجد المفاتيح التفسيرية لهذا الإخفاق التاريخي

١-كتاب الأفندية ومفاهيم القومية في السودان للباحث خالد حسين الكد

٢-كتاب زراعة الجوع في السودان للدكتور تيسير محمد أحمد، بترجمة الأستاذ محمد علي جادين

٣-كتاب الفكر السوداني اصوله وتطوره للمفكر محمد المكي إبراهيم

٤- كتب اخري.

يقدم الكتاب الأول قراءة نقدية عميقة لدور النخبة الأفندية في تشكيل الوعي القومي وتناقضات هذا الوعي مع الواقع الاجتماعي والتعددي في السودان بينما يناقش الكتاب الثاني كيف أن سياسات الدولة عقب الاستقلال وخاصة تلك المتعلقة بالزراعة والغذاء لم تكن بريئة من إنتاج الجوع كآلية من آليات السيطرة، لا نتيجة للفشل الاقتصادي فقط.

تسعى هذه الأوراق البحثية إلى تحليل ظاهرة ما اسميته بدولة ٥٦ كناية عن التركيبة المركزية التي تأسست عقب الاستقلال عام ١٩٥٦ من حيث كونها امتداداً لبنية نخبوية مغلقة هي التي أنتجت خطاباً قومياً إقصائي ومارست نمطاً من التنمية المحكومة بأولويات النخبة لا باحتياجات المجتمع المتعدد كما تحاول الأوراق المعدة أن تجيب على السؤال المركزي

كيف ساهمت النخبة السودانية من خلال خطابها القومي وممارستها السياسية والاقتصادية في استمرار الأزمة السودانية؟

المقدمة

منذ إعلان استقلال السودان في الأول من يناير ١٩٥٦، ظل المشروع الوطني السوداني يتخبط بين أزمات الهوية، والانقسامات الإثنية والجهوية، وتفاوت التنمية بين المركز والأطراف، في مشهد يتكرر بوجوه متعددة عبر عقود واغلب الحقب التي مرت بعد الاستقلال.

هذه الأوراق البحثية تسعى إلى تحليل جذور هذا الفشل المزمن، من خلال تفكيك العلاقة بين النخبة التي قادت حركة الاستقلال، والمعروفة مجازاً بالأفندية، وبين ملامح الدولة التي تأسست على يدهم عقب الخروج الشكلي للمستعمر.

تشير إلى أن نخبة الأفندية المكونة أساساً من الخريجين والموظفين والمتعلمين في جهاز الدولة الاستعمارية لم تنتج مشروعاً وطنياً حقيقيا، بل أعادت إنتاج البنية الكولونيالية ذاتها بصيغة محلية، محمّلة بخطاب قومي سطحي لم يكن متجذرا في الواقع

الاجتماعي أو الاقتصادي للسودان، فالقومية عند هؤلاء لم تكن سوى أيديولوجيا فوقية صيغت من موقع امتياز بيروقراطي، وظلت منقطعة عن هموم الأغلبية المهمشة في الريف، وعن تعددية السودان الثقافية والإثنية.

يُعد مؤتمر الخريجين، رغم رمزيته السياسية، مثالاً على هذا العجز ،عن إنتاج حركة وطنية جامعة إذ لم يستطع أن يتجاوز حدوده الطبقية ولا رؤيته الضيقة لمفهوم الأمة، وبذلك ورثت دولة ٥٦ التي تأسست في لحظة انفصال شكلي عن الاستعمار نفس الهياكل المركزية والسياسات التنموية الأحادية التي استُخدمت لتكريس المركز (الخرطوم وشمال الوادي النيلي) على حساب الأطراف (دارفور، الشرق، الجنوب سابقاً، جبال النوبة، والنيل الأزرق)

تبرز الورقة توظيف الدولة للريف السوداني كأداة للإنتاج الزراعي لخدمة اقتصاد المركز، دون أن يُعتبر الريف جزءاً فعلي من المواطنة الاقتصادية والسياسية وهذا ما أدى إلى إقصاء ملايين المزارعين، والنساء، والمجتمعات الريفية من التمثيل السياسي والمشاركة

في صياغة الدولة الحديثة.

لقد أسست نخبة الأفندية، من موقعها كوسط مدني متعلم، تصورا للدولة يخدم مصالح الطبقة المتعلمة في الحواضر، وأقصى الريف والمهمشين من المجال السياسي والاجتماعي، ففشلت هذه الدولة في التأسيس لهوية سودانية جامعة، وتحولت إلى جهاز لإنتاج التفاوت والتمييز، بدلا من أن تكون أداة للعدالة والتكامل الوطني

تطرح الورقة عدداً من الأسئلة الجوهرية: -

*كيف تشكّلت نخبة الأفندية داخل البنية البيروقراطية الاستعمارية؟

*لماذا فشل مؤتمر الخريجين في تحويل وعي الخريجين إلى مشروع وطني شامل؟

*ما طبيعة القومية التي تبناها الرعيل الأول من الخريجين، ولماذا ظلت سطحية؟

*كيف أعادت الدولة الوطنية إنتاج المركزية والتهميش عبر السياسات الزراعية والاقتصادية؟

*ولماذا فشلت الدولة في صياغة هوية وطنية تتجاوز النخبة وتحتضن التنوع السوداني؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ليست فقط بحثا في الماضي، بل محاولة لفهم جذور الانهيارات المتكررة للدولة السودانية، واستشراف إمكانيات بناء وطن جامع وعادل.

اكرم البكري

الورقة البحثية الاولي
تشكل النخبة الأفندية
وصناعة الوعي القومي

١/١ النشأة الاجتماعية والسياسية لنخبة الأفندية في السودان

تشكلت النخبة السودانية الحديثة المعروفة بالأفندية في ظل ظروف استعمارية دقيقة، كان الهدف منها إنشاء طبقة وسطى متعلمة تعمل كأداة إدارية داخل جهاز الدولة الاستعمارية، دون أن تُشكل تهديداً حقيقياً للسلطة البريطانية المركزية، لم يكن هذا التشكل نابعاً من تطور عضوي داخل المجتمع السوداني، بل جاء نتيجة سياسات تعليمية مدروسة انتهجتها الإدارة البريطانية والمصرية في السودان منذ بدايات القرن العشرين. فقد سعى المستعمر إلى إنشاء نخبة مدنية بيروقراطية محدودة العدد والامتداد، تُدير

شؤون الدولة الحديثة الناشئة، ولكنها تظل خاضعة للبنية الاستعمارية سياسياً وفكرياً ووظيفيًا

ظهرت هذه النخبة أساساً من بين أبناء المناطق النيلية الوسطى (الخرطوم، الجزيرة، النيل الأبيض، النيل الأزرق)، الذين أُتيح لهم الوصول إلى التعليم الحديث والمؤسسات الحكومية، ورغم أن الأفندية مثلوا واجهة التحديث في السودان، فإنهم ظلّوا معزولين اجتماعيا عن الريف والهامش، أي عن الغالبية الساحقة من السكان الذين ظلوا مندمجين في فضاءات تقليدية دينية، إثنية، وثقافية محلية لم تمسها الحداثة الاستعمارية كثيراً. وهكذا حملت هذه النخبة تصورا مستوردا عن الدولة والمجتمع والأمة، استُلهم من النماذج القومية العربية والإسلامية والأوروبية، دون أن يكون متجذرا في البنية الثقافية والاجتماعية السودانية ذات الخصوصية المعقدة والمتعددة الهويات.

يشير خالد حسين الكد في كتابه الأفندية ومفاهيم القومية في السودان (إلى أن نشأة نخبة الأفندية كانت محكومة بشروط استعمارية بحتة، هدفت إلى خلق

جهاز بيروقراطي وظيفي أكثر من كونه مشروعاً وطنياً مستقلاً).[١]

ووفقاً للكد تكونت النخبة السودانية الحديثة، التي يُشار إليها بالأفندية داخل شروط استعمارية محدّدة، إذ سعت الإدارة البريطانية في السودان إلى خلق جهاز بيروقراطي متعلم يقوم بوظائف الدولة دون تهديد حقيقي لسلطتها وهو مسار أنتج طبقة من المتعلّمين المنتمين أساساً إلى مناطق المركز النيلي، وهي الطبقة التي حملت لاحقا مشروع الدولة بعد الاستقلال. [٢]

لكن هذه النخبة، وعلى الرغم من ريادتها الثقافية والتعليمية، أخفقت في صياغة مشروع وطني جامع يعكس الواقع السوداني، بسبب محدودية تمثيلها الاجتماعي وانفصالها البنيوي عن اغلب الشعب وقد انعكس هذا الإخفاق في تجربة مؤتمر الخريجين، الذي نشأ في أربعينيات القرن العشرين باعتباره محاولة لتنظيم النخبة المثقفة حول أجندة وطنية، إلا أن المؤتمر فشل في تحويل وعي المتعلمين إلى مشروع سياسي أو اجتماعي جذري، لعدة أسباب منها على

سبيل المثال: -

أولاً:- لأن رؤية هذه النخبة ظلت أسيرة نماذج قومية مستوردة لم تُراعِ التنوع الإثني والثقافي والديني في السودان.

ثانياً:- لم ينجح مؤتمر الخريجين في الانفتاح على جماهير الريف والهامش أو تمثيلها فعليا، بل ظل منغلقا داخل دائرة النخبة المتعلمة من المدن الكبرى.

ثالثاً:- البنية الذهنية للأفندية كانت إصلاحية لا ثورية، فظلت عاجزة عن تطوير خطاب سياسي جذري يواجه الاستعمار ببديل تحرري حقيقي، يُعيد بناء الدولة والمجتمع على أسس جديدة

ويُعزز هذا الرأي المفكر محمد المكي إبراهيم في كتابه الفكر السوداني أصوله وتطوره، حيث يوضح أن هذه النشأة لم تكن بريئة أو محايدة، بل أدّت إلى عزلة الأفندية عن واقع المجتمع، مما أضعف من قدرتهم على بلورة مشروع وطني شامل، يشير الى

(هذه النشأة لم تكن بريئة فقد كانت معزولة

اجتماعيًا عن القطاعات الواسعة في الريف والهامش، مما جعل الأفندية بمثابة نخبة مغتربة عن محيطها، تتبنى أنماط تفكير مستوردة في السياسة والاجتماع والدين، وقد انعكس هذا في خطابها عن الأمة والدولة، حيث تبنّت مفاهيم مستعارة من الفكر القومي العربي أو الإسلامي دون تأصيل محلي.) [٣]

خلاصة القول، إن نخبة الأفندية لم تنشأ كتعبير طبيعي عن ديناميات المجتمع السوداني، بل كمنتج بيروقراطي وظيفي داخل منظومة استعمارية. ومن هنا جاء فشلها في إنتاج مشروع وطني جامع، مفتقر إلى التأصيل المحلي، وظلت تمارس دور الوسيط الثقافي بين المستعمِر والنخبة، بدلاً من أن تكون جسراً حقيقياً نحو التغيير الجذري

٢/١ القومية كأداة نخبوية لإعادة انتاج الهيمنة: -

ما بعد الاستعمار تبنّت النخبة السودانية من الخريجين، المعروفة اصطلاحاً بالأفندية، مشروعاً لصياغة هوية وطنية جامعة، مستلهمة في ذلك النماذج القومية السائدة في العالم العربي، لا سيّما النموذج

القومي العربي الذي يستند إلى مركزية اللغة العربية والدين الإسلامي بوصفهما المحددين الأساسيين للانتماء، غير أن هذه الرؤية لم تنشأ من تفاعل عضوي مع الواقع السوداني المتعدد والمعقّد، وإنما جاءت كإسقاط نخبوي لفكرة القومية كما تَشَكّلت في مجتمعات مغايرة، ما جعلها أداة لإقصاء الآخر بدلاً من أن تكون إطاراً جامعاً للتعدد

وهنا يشير خالد حسين الكد(إلى أن نخبة الخريجين سعت منذ وقت مبكر إلى إنتاج خطاب قومي يستند إلى اللغة العربية والإسلام بوصفهما عماد الهوية الوطنية السودانية، متجاهلة بشكل منهجي التعدد الثقافي، والديني، واللغوي، الذي يُعد سمةً بنيوية للمجتمع السوداني [٤]

لم يكن هذا التجاهل محض سهو او صدفة، بل مثل تعبيراً عن خيار سياسي مقصود لتحديد من يحق له التمتع بالانتماء القومي، الذي تحول إلى شرط مسبق للاندماج في الدولة، في مقابل تغييب مفاهيم أكثر شمولاً كالعدالة الاجتماعية أو المواطنة المتساوية

وهكذا، قامت الدولة السودانية بعد الاستقلال على خطاب قومي أحادي، ربط الوطنية بالتحدث بالعربية، واعتناق الاسلام، والانتماء الجغرافي والثقافي لما يُعرف بالمركز النيلي (الخرطوم ومحيطها) أدى هذا إلى تهميش مناطق بأكملها في الغرب والشرق والجنوب، وحرمانها من حق التمثيل في السردية الوطنية، الأمر الذي خلق شعوراً مستمراً بالاغتراب السياسي والثقافي لدى قطاعات واسعة من السكان

يتعمّق محمد المكي إبراهيم هذا في التحليل بالإشارة إلى أن القومية التي روجت لها النخبة لم تكن مشروعا لتحرير الوعي الجمعي أو تأسيس عقد اجتماعي ديمقراطي، بل كانت في جوهرها أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية والسياسية للمركز ،فقد جرى إقصاء الثقافات الإفريقية غير العربية من المجال العام، وتمّ تصويرها بوصفها ثقافات دونية لا تليق بالتمثيل داخل خطاب الدولة الحديثة، وبهذا المعنى، تحولت القومية إلى آلية تطويع وضبط، حيث أُعلي شأن العروبة بوصفها النموذج الوطني الأوحد، ما أضعف من إمكانيات بناء هوية وطنية حقيقية جامعة

٣/١ سطحية القومية النخبوية الجذور والأسباب

إن سطحية القومية التي تبناها الرعيل الأول من الخريجين لا تُفهم إلا من خلال فهم السياق الذي نشأت فيه، فقد كانت نخبة الأفندية نتاجا لبنية استعمارية بيروقراطية، لم تكن ترى في مشروع الدولة الوطنية أداة للتحرر الجماعي، بل وسيلة للموقع الطبقي والسياسي، كما أن افتقار تلك النخبة لتصور نقدي حول الواقع السوداني المركب، وعدم انخراطها في حوار فعلي مع قوى المجتمع المهمشة، جعلاها تتبنى قومية ثقافية رمزية ذات طابع تجريدي ومفارق للواقع لا ترتكز على أسس مادية أو اجتماعية عادلة.

والمحصلة لم تكن القومية مشروعا وطنيا ينبثق من رحم التعدد ويؤسس لمواطنة متساوية، بل كانت تعبيرا عن وعي نخبة تسعى لتثبيت هيمنتها عبر اختزال الهوية السودانية في أبعاد دينية ولغوية محددة، الأمر الذي أدى إلى أزمة مستمرة في بناء دولة ما بعد الاستعمار، ما زالت تداعياتها ماثلة الى يومنا هذا.

٤/١من الوسيط إلى المحتكر ....نخبة الأفندية وإعادة إنتاج الدولة المركزية

مع حصول السودان على استقلاله في عام ١٩٥٦م انتقلت نخبة الأفندية من دورها كوسيط بين الإدارة الاستعمارية والمجتمع السوداني، إلى موقع الفاعل الرئيسي في منظومة الحكم، متقمصة دور المحتكر للسلطة ومصادر القرار، هذا التحول لم يكن نتاج قطيعة حقيقية مع بنية الدولة الكولونيالية، بل كان امتدادا لها، حيث ورثت النخبة مؤسسات الدولة المركزية القائمة دون أن تُحدث فيها تحولا بنيويا يعكس التعدد الثقافي والإثني والجهوي الذي يتسم به السودان كما ذُكر في الفقرة السابقة.

لقد مارست هذه النخبة، التي خرجت في الغالب من رحم التعليم الاستعماري والخدمة المدنية البريطانية، سيطرتها على الدولة من خلال ثلاث آليات رئيسية هي :-

١/ الأحزاب الطائفية.

٢/ البيروقراطية الإدارية.

٣/ المؤسسة العسكرية.

وبدلا من أن تعمل هذه النخبة على تفكيك المركزية الاستعمارية، أعادت إنتاجها على نحو أكثر انغلاقا وصفوية، مستندة إلى خطاب قومي سطحي يخاطب الخيال الوطني للنخبة أكثر مما يعكس الواقع المعقد للمجتمع السوداني.

يشير خالد حسين الكد عن أن نخبة الأفندية رغم ترويجها لشعارات الوحدة الوطنية والتحرر لم تطرح مشروعاً ديمقراطياً حقيقياً، بل سعت إلى فرض نموذج ثقافي وحضاري يعبر عن هويتها الخاصة، دون مراعاة للتنوع الاجتماعي والثقافي للمجتمع السوداني.[٥]

وقد أدى هذا إلى تحويل مفاهيم القومية من أدوات للتحرر الجماعي إلى أدوات للإقصاء وتبرير سياسات الدولة المركزية، حيث جُرمت مطالب الهوامش تحت لافتة التمرد، بدلاً من أن تُفهم كجزء من الحراك الوطني المشروع.

يُظهر محمد المكي إبراهيم في تحليله للبنية الفكرية للأفندية في كتابه الفكر السوداني أصوله وتطوره أن مشروع القومية السودانية الذي تبنته هذه النخبة كان قائماً على استبطان النموذج العربي الإسلامي بوصفه الإطار المرجعي الوحيد للهوية، مما أدى إلى استبعاد مكونات واسعة من المجتمع السوداني، خصوصا المجموعات غير العربية وغير المسلمة، وهو ما عمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع[٦]

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الدولة الوطنية لم تكن أقل انحيازاً للمركز من الدولة الاستعمارية، بل ربما فاقته في بعض السياسات، يقول دكتور تيسير في كتابه زراعة الجوع في السودان إلى أن الدولة بعد الاستقلال تعاملت مع الزراعة لا بوصفها وسيلة للسيادة الغذائية أو لتحقيق تنمية متوازنة، بل كأداة للسيطرة السياسية والاجتماعية، خصوصا في المناطق الريفية. لقد خُصّصت الاستثمارات العامة والمشاريع الكبرى لمنطقة الجزيرة وبعض مناطق النيل، بينما تُركت

مناطق الإنتاج التقليدي في دارفور وجنوب كردفان وجنوب السودان مهمّشة تماما، سواء من حيث البنى التحتية أو التمويل أو الخدمات الإرشادية [٧]

وقد تمثلت سياسات الإقصاء أيضا في تشكيل المؤسسة العسكرية والأمنية، حيث ظلّت هذه الأجهزة تعكس تركيبة المركز الإثنية والجغرافية، مما حرم المجموعات الطرفية من التمثيل العادل في أجهزة الدولة السيادية، وهو ما ساهم في تكريس الإقصاء البنيوي والتمييز الجهوي.

إن الدولة الوطنية السودانية بدلاً من أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد يعيد توزيع السلطة والثروة على أسس ديمقراطية، أعادت إنتاج التهميش من خلال سياسات فوقية، غير تشاركية، ورؤية اقتصادية نخبوية جعلت من الدولة أداة للضبط لا للتنمية، وللهيمنة لا للمساواة، وبهذا المعنى، فإن المركزية التي مارسها الاستعمار تم تعميقها بواسطة النخبة الوطنية، والتي فشلت في التحول إلى نخبة عضوية تعبّر عن مصالح المجتمع بأسره.

٥/١ نحو دولة الهيمنة من الوعي القومي إلى التمركز السلطوي

عند استعراض مسار تطور نخبة الأفندية في السودان، يتضح أن تشكل الدولة الوطنية لم يكن ثمرة لصفقة اجتماعية شاملة تعكس توازن القوى والمصالح المتنوعة داخل المجتمع السوداني، بل كان امتدادا لبنية استعمارية أعيد توطينها تحت غطاء الاستقلال. فقد ورثت النخبة جهاز الدولة الحديث الذي صُمم أساسا لخدمة السيطرة المركزية تحت الحكم الثنائي وأعادت توجيهه بما يخدم مصالحها الطبقية والثقافية في ظل غياب مشروع وطني تعددي يعكس واقع التكوينات التاريخية والاجتماعية للسودان.

ما أصطلح عليه اليوم بدولة ٥٦ لا يُمكن اختزاله في حدث سياسي يؤرخ لانتهاء الاستعمار وبداية الحكم الوطني، بل ينبغي فهمه كلحظة تحول نوعي نحو إعادة إنتاج الهيمنة بأدوات جديدة، هذه الدولة تشكلت كفضاء سلطوي يستبطن منطق الإقصاء عبر مؤسسات مثل الإدارة المدنية، والتعليم النظامي،

والتشريع، والإعلام الرسمي، وكلها أدوات أُعيد توظيفها لترسيخ خطاب قومي متمركز حول تصورات نخبوية ضيقة للوطن، تلغي التعدد اللغوي، والديني، والثقافي، وتحصر الانتماء في نموذج أحادي للهوية

لقد مثّلت هذه المرحلة كما يصفها المفكر السياسي السوداني محمد سعيد القدال لحظة تأسيس لبرجوازية بيروقراطية رثة، تسعى للتمكين عبر مؤسسات الدولة، دون أن تمتلك رؤية تنموية شاملة أو مشروع تحرري حقيقي، ويضيف القدال لم تكن تلك الدولة سوى استنساخ مشوه لكيان استعماري تم تقويضه شكليا، لكنه استمر عمليا في بنيته، ووظائفه، وهرميته السلطوية [٨]

إن هذا التحول من نخبة وسيطة إلى سلطة محتكرة للقرار والسيادة، لم يكن محض تطور بيروقراطي، بل هو تعبير عن تشكل أيديولوجيا قومية ذات طابع مركزي استعلائي، سعت إلى احتكار تمثيل الوطن وتمرير السياسات من اعلي، مما جعل من آليات التمثيل السياسي أدوات لتراكم السلطة لا لتوزيعها، هكذا أصبح

الانتقال من مرحلة النخبة إلى الدولة انتقالا في طبيعة السيطرة، من احتكار الرمزية القومية إلى احتكار أدوات الحكم المباشر: -

١-الثروة

٢-التعليم

٣-الإعلام

٤-والهوية

وعليه، فإن تحليل الدولة السودانية ما بعد الاستقلال لا يمكن أن يتم دون تفكيك البنية الذهنية والسياسية لتلك النخبة التي حملت مشعل التحرر الوطني، بينما أعادت في الواقع إنتاج الاستبداد الاجتماعي والثقافي واقصاء الاخر، ومن هنا تبدأ فصول الهيمنة الحديثة التي سيعالجها الفصل التالي، عبر مساءلة تمركز السلطة في الخرطوم، وتكريس علاقة غير متكافئة بين المركز والمناطق الطرفية، بما في ذلك السياسات التنموية غير العادلة، واختلال التوزيع الإداري والاقتصادي، واستمرار بنية الدولة كأداة لإعادة إنتاج التهميش بدلاً من تجاوزه.

خلاصة تحليلية

فشل مشروع الدولة القومية ليس ناتجا عن غياب الرؤية، بل عمن يصيغها ويحتكرها

لقد أظهرت تلك الورقة البحثية أن النخبة التي تسلمت مقاليد الحكم بعد الاستقلال لم تنطلق من مشروع وطني جامع، بل أعادت إنتاج أنماط الهيمنة الاستعمارية من حيث المركزية السياسية والثقافية والاقتصادية، مع تعميق التراتبية بين المركز والهامش، فبدلاً من أن تُؤسس الدولة الوطنية على اعتراف بالتنوع العرقي والديني والثقافي الذي يميز السودان، جرى فرض تصوّر نخبوي لقومية عربية إسلامية، تمّ تركيبها قسراً على واقع متعدّد، مما أدى إلى إقصاء قطاعات واسعة من المجتمع ،أن أزمة الفكر السياسي السوداني تعود إلى الانفصام بين الخطاب السياسي الذي يتحدث عن وحدة، وعدالة، وتنمية والواقع الذي يعمل على تكُريس السلطة والثروة في يد قلة نخبوية، لم يكن الانفصام نتيجة جهل أو قُصور فني، بل نتاج خيار سياسي يعكس مصالح طبقة الأفندية التي تحوّلت من

وسطاء للاستعمار إلى ورثة لهياكله ومفاهيمه السلطوية.

هذا الورقة تبين أن الإشكال الأساسي لا يكمن في غياب رؤية قومية، بل في طبيعة تلك الرؤية ومن يمثلها، فالقومية التي روّجت لها النخبة لم تكن مشروعاً وطنياً، بل أداة أيديولوجية للهيمنة، فكان لا مفر من أن تنشأ الصراعات وتتعاظم التصدعات الجهوية والاثنية، وهو ما يفسّر لاحقاً فشل مشروع بناء الدولة الوطنية وتكرار الأزمات البنيوية حتى اليوم.

مراجع الورقة البحثية الاولي

١-الأفندية ومفاهيم القومية في السودان. مركز الدراسات السودانية، [١-٢-٤-٥-٨]

٢-زراعة الجوع في السودان. ترجمة محمد علي جادين، مركز الدراسات السودانية[٧] ١٩٨٥

٣-الفكر السوداني أصوله وتطوره. مركز عبد الكريم ميرغني،[٣] ١٩٩٨

٤-تاريخ السودان الحديث محمد سعيد القدال [٨]

الورقة البحثية الثانية

دولة ٥٦ وآليات الهيمنة المركزية

١/التكوين البنيوي وتمركز السلطة

تشير تسمية دولة ٥٦ إلى الدولة السودانية التي تشكّلت عقب الاستقلال في يناير ١٩٥٦، حين آلت مؤسسات الحكم من يد الإدارة الاستعمارية إلى النخبة المحلية من الأفندية المتعلمين، دون أن يصاحب هذا التحول تفكيك فعلي للبنية الاستعمارية للدولة أو إعادة تأسيسها على أسس ديمقراطية وتعددية تمثّل واقع السودان الاجتماعي والثقافي.

لقد ورثت تلك النخبة جهاز الدولة المركزي بصيغته التي صاغها المستعمر الإنجليزي والمصري واستبقت وظائفه في الإدارة والضبط والهيمنة، لكنها استبدلت فاعليته فقط، لتحل نخبة بيروقراطية سودانية

محل النخبة الاستعمارية دون أي إعادة نظر في جوهر المشروع السياسي أو بنيته الاجتماعية.

بمعنى آخر لم يكن استقلال السودان محطة تأسيسية لدولة وطنية جديدة، بل لحظة تسليم وتسلم بين سلطتين تحملان التصورات ذاتها عن مركزية الحكم، وسيطرة النخبة على الدولة بعد الاستقلال لم تُبي على قاعدة تعددية تُراعي التباينات الإثنية واللغوية والثقافية في السودان، بل تأسست على خطاب قومي فوقي يقوم على فكرة الاندماج القسري تحت لافتة الوحدة الوطنية، التي أخفت خلفها مشروعا إقصائي يسعى لطمس الفروقات وقمع اى تنوع اخر .

لقد صُمّمت الدولة المركزية في السودان أصلا كأداة استعمارية لإدارة الأطراف من المركز الخرطوم بهدف تسهيل السيطرة الإدارية والاقتصادية، وليس لتجسيد إرادة الشعوب المتنوعة التي تشكّل الوطن، وبعد الاستقلال استمرت هذه الوظيفة الاستعمارية في بنية الدولة، حيث ظل المركز هو المقر للقرار السياسي والاقتصادي والثقافي، بينما بقيت الأطراف مجالا

للتبعية والتهميش يُدار من الأعلى دون تمثيل حقيقي في صناعة السياسات أو آليات اتخاذ القرار

وما يؤكد هذا الطابع الاستمراري هو أن النخبة الوطنية المتخرجة من مدارس البعثات الاستعمارية والخدمة المدنية لم تبادر بإعادة هيكلة الدولة بما يراعي الواقع الجغرافي والاجتماعي المركب، بل عمدت إلى توسيع صلاحيات المركز على حساب الأطراف.

يشير الدكتور حيدر إبراهيم علي، إن نخب المركز مارست تعمية مزدوجة تعمية على التهميش، وتعمية على إمكانية بناء دولة جامعة، مؤكدا أن التمركز لم يكن خطأً إدارياً طارئاً، بل خيارا استراتيجياً يخدم احتكار السلطة بيد أقلية ضيقة [١]

انعكس هذا التمركز السلطوي في السياسات الاقتصادية والتعليمية والإعلامية، حيث جرى تكريس صورة نمطية للمواطن السوداني النموذجي باعتباره عربيا مسلما ناطقا بالعربية، ينتمي إلى وسط السودان النيلي، فالمناهج التعليمية تجاهلت تاريخ المناطق الهامشية، والإعلام الرسمي لم يعترف بتعدد اللغات أو

الهويات، في حين اقتصر التوظيف في الخدمة المدنية العليا على أبناء مناطق بعينها، خاصة مما يُعرف اصطلاحاً فيما بعد بمثلث حمدي.

أما التنمية، والتي كان يُفترض بها أن تكون أداة لإعادة توزيع الموارد وضمان العدالة الاجتماعية، فقد تحولت إلى ذراع أخرى من أذرع الهيمنة المركزية.

فالمشروعات الكبرى مثل مشروع الجزيرة والسدود وتوسعة البنية التحتية لم تُخطط لتمكين الريف أو الأطراف، بل خُصصت لتعزيز سلطة المركز وخدمة الطبقة البرجوازية الحضرية الصاعدة وقد عبر احد الباحثين السودانيين عن هذا الاتجاه بقوله

إن فشل الدولة السودانية في خلق تنمية متوازنة كان نتيجة لتحالف بنية الدولة الموروثة مع تحالف طبقي مركزي، استهدف إخضاع الريف لا تنميته، مما رسّخ علاقة استعمار داخلي بين المركز والهامش[٢]

لقد ولدت سياسات التهميش هذه بنية من التناقضات الداخلية داخل الدولة السودانية، إذ بات الهامش لا يُنظر إليه كمكون شريك في بناء الوطن،

بل كموضوع للضبط والسيطرة والتحديث القسري من الأعلى ،ونتيجة لذلك تكاثرت الحركات الاحتجاجية والانفصالية التي طالبت بالاعتراف والتمثيل، وصولا إلى الحروب الأهلية المتعددة، وانفصال الجنوب في ٢٠١١، وتصاعد النزاعات في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق والحرب الحالية التي اخذت بعد عرقي وانثي باستمرارها.

إن فهم طبيعة دولة ٥٦ لا ينفصل عن تفكيك آليات الهيمنة المركزية التي بُنيت بها الدولة، والتي كرست التفاوتات وأفرزت شعورا متنامي بالإقصاء وفقدان الثقة في مشروع الدولة الوطنية بانها دولة فوقية لم تنبع من توافق اجتماعي شامل، بل تأسست على احتكار الموارد والهوية والسلطة من قبل نخبة تعيد إنتاج المركزية باسم الوطن.

٢/المركز والهامش الجغرافيا كأداة للسلطة في دولة ٥٦

من أبرز آليات الهيمنة التي اعتمدتها دولة ما بعد الاستقلال في السودان والمعروفة اصطلاحًا بدولة ٥٦ التمركز الجغرافي والسياسي الصارم للسلطة في العاصمة

الخرطوم، ما أسس لواقع هيمنة مزدوجة مركز سياسي/ اقتصادي متخم بالامتيازات، وهوامش شاسعة ومهمّشة تعاني من الإقصاء البنيوي فقد تشكّلت الدولة الحديثة دون مشروع وطني حقيقي يسعى إلى دمج الأقاليم السودانية المختلفة في بنية الدولة على نحو عادل ومتوازن، بل تم التعامل مع الأطراف خاصة مناطق الغرب، والشرق، والجنوب (قبل الانفصال) بوصفها فضاءات للضبط لا للشراكة ومجالات للتوظيف الأمني و الاقتصادي وفق مصالح المركز ،دولة ما بعد الاستقلال لم تقم بإعادة توزيع السلطة والثروة، بل عملت على تعزيز الهيمنة المركزية نفسها التي ورثتها عن الإدارة الاستعمارية، مع اختلاف الفاعلين فقط، هذا النمط من التمركز لم يكن مجرّد خيار إداري، بل كان استراتيجية مستمرة تعكس منظور النخبة تجاه الدولة بوصفها أداة للسيطرة أكثر من كونها إطاراً للتعاقد الاجتماعي والتنمية الشاملة.

تبلورت هذه الهيمنة الجغرافية في توزيع الموارد العامة والاستثمارات التنموية، حيث تركزت مشروعات البنية التحتية، والخدمات الصحية والتعليمية، وفرص

العمل الحديثة في الخرطوم وبعض الحواضر النيلية الكبرى، فيما تُركت بقية البلاد تعاني من الإقصاء الممنهج، إن نمط التوزيع غير العادل للموارد أسهم في تحويل السودان إلى دولة مدن معزولة تدور في فلك المركز دون أن تمتلك القدرة على التأثير أو التفاوض على موقعها في الدولة.

لم يقتصر هذا التهميش على الجانب الاقتصادي، بل امتد إلى البعد الرمزي والثقافي، فقد ارتبط مفهوم السودانوية في الخيال الرسمي بلغة محددة هي العربية، وهوية دينية محددة هي الإسلام السني، وانتماء إثني يتمركز في الجغرافيا النيلية، اما موضوع التنوع السوداني الإثني والديني واللغوي فهو مشكلة ينبغي معالجتها لا مصدرا للثراء الوطني ،وقد شهدنا جميعا فرحه العنصر النيلي المقرون بالإسلام السياسي عند انفصال الجنوب كيف كانت ، يشير الباحث عبد الله علي إبراهيم في مقال له إن النخبة الحداثية السودانية سعت إلى تمثل نموذج الدولة القومية الأوروبية، ففرضت تطابقاً قسرياً بين الدولة والأمة والهوية، على حساب الهويات المحلية [٣]

ومن هنا، كانت سياسات التعريب والأسلمة جزءاً من أدوات الهيمنة الناعمة، إذ جرى إقصاء اللغات المحلية من المدارس، وتهميش الثقافات النوبية، والأفريقية، والمسيحية، فضلاً عن إضعاف الممارسات الدينية غير الرسمية.

وقد لعب الإعلام الرسمي والتعليم دورا محوريا في هذا المسار، فغابت سرديات الهامش عن المناهج، وتم طمس تواريخ المجتمعات غير النيلية أو تصويرها كعائق أمام الحداثة الوطنية، بل امتد الامر الى ان يتم التخلي عن حق السودان في الحضارة النيلية الكوشيه واهمال اثارها ووصفها بانها مجرد حجارة وفي هذا الإطار يحذر فرانسيس دينق من أن الدولة السودانية أسهمت في إنتاج الاستقطاب الإثني، عبر سياسات إقصائية تستند إلى احتكار رمزي للهوية السودانية[٤]

كما عمّقت السياسات الاقتصادية هذا الاستقطاب، فقد نُظر إلى المشاريع الزراعية الكبرى ليس بوصفها أدوات للتنمية المتوازنة، بل كآليات للضبط الاجتماعي ومراقبة السكان المحليين، وهو ما

أشار إليه عدد من المفكرين السودانيين .

إن جغرافية السلطة في دولة ٥٦ لم تكن محايدة أو انعكاساً لتوزيع السكان والموارد، بل كانت نتاج هندسة سياسية مقصودة تسعى لإعادة إنتاج هيمنة نخبوية ذات طابع إثني وثقافي واقتصادي محدد ولذلك فإن طبيعة الصراع في السودان لا يمكن فهمها إلا من خلال هذا الفهم الجغرافي للهيمنة، حيث لا تدور المعارك فقط على الموارد، بل على المعنى الحقيق لمفهوم الدولة، ومن يحق له تمثيلها والحديث باسمها.

إن استمرار دولة ٥٦ في تجاهل هذه التباين البنيوي، وفشلها في تطوير عقد اجتماعي جديد يدمج الهامش بوصفه فاعلاً سياسيا وثقافيا واقتصاديا، يفسر تكرار النزاعات، وتعثر مشروعات الوحدة الوطنية، وتآكل شرعية الدولة المركزية، فالهامش لم يعد مجرد فضاء مغيّب، بل بات مركزا بديلاً للمطالبة بإعادة تأسيس الدولة على أسس العدالة والاعتراف والتمثيل الحقيقي.

٣/الجيش والبُنية البيروقراطية كأدوات لتثبيت الهيمنة: -

شكل كل من الجيش والجهاز البيروقراطي عمادا صلبا لاستمرارية الدولة المركزية التي تشكلت بعد الاستقلال والتي باتت تُعرف اصطلاحًا بدولة ٥٦ هذه الدولة التي قامت على تركة الاستعمار دون إعادة تأسيس عادلة، استخدمت أدوات السيطرة التقليدية

(العنف المؤسسي والبيروقراطية الإقصائية) ليس فقط للحفاظ على النظام، وإنما أيضا لتثبيت مصالح النخبة التي تمركزت في الخرطوم وتحالفت مع أجهزة الدولة العميقة.

فيما يخص المؤسسة العسكرية، فقد لعبت أدوارا سياسية تتجاوز بكثير وظيفتها الأمنية المفترضة، فمنذ انقلاب الفريق عبود في ١٩٥٨، ثم انقلاب نميري في ١٩٦٩، أنقلاب الجبهة الإسلامية في ١٩٨٩ واخيراً انقلاب البرهان أكتوبر ٢٠٢١ ، يمكن قراءة تدخلات الجيش كمحاولات منهجية لإعادة إنتاج السلطة السياسية بآليات فوقية لا تمر عبر قنوات المشاركة الشعبية، وإنما ترتكز على سرديات قومية أو

دينية لتبرير احتكار القرار، وكما يشير الباحث محمد جلال هاشم، فإن كل انقلاب عسكري في السودان أعاد ترتيب السلطة بما يخدم المركز وهياكله الطبقية والإثنية، دون أن يُحدث أي تحول حقيقي في طبيعة الدولة أو في توزيع السلطة والثروة [٥].

لقد تحولت المؤسسة العسكرية السودانية من مؤسسة مهنية إلى كيان سياسي اقتصادي يُستخدم لترسيخ السلطة وتأييدها وهو ما يشبه إلى حد كبير وصف حنة أرندت للجيوش في الدول المتسلطة حينما تصبح الجيوش أجهزة للعنف المؤسسي المنظم، أكثر من كونها مؤسسات دفاع وطني [٦]

إن الجهاز البيروقراطي السوداني، الذي نشأ في ظل الإدارة البريطانية المصرية، أعيد توظيفه بعد الاستقلال لخدمة أهداف سياسية للنخبة الحاكمة، فقد أصبحت الوظيفة العامة أداة في الادارة السياسية، حيث يتم التوظيف والترقية بناءً على الولاء العرقي أو الجغرافي أو الحزبي، بدلا عن الكفاءة أو الحاجة التنموية، وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن البيروقراطية

السودانية لم تتحول إلى جهاز خدمة مدنية، بل بقيت أداة سيطرة نخبوية، ومجالاً للتنازع على السلطة وليس وسيلة لخدمة المجتمع

تُظهر سجلات الخدمة المدنية بعد الاستقلال أن التوظيف في الوزارات والهيئات كان متمركزا في فئات اجتماعية من وسط وشمال السودان، وهو ما فاقم شعور التهميش لدى الأقاليم الطرفية.

هذا التوزيع غير المتوازن للفرص لم يكن عارضا، بل نتيجة لتراكم تاريخي من ممارسات الاستبعاد التي أعادت إنتاج ذاتها داخل مؤسسات الدولة، مما ينسجم مع ما يطرحه جيمس سكوت عن الدولة العالية الحدّة

حيث تُنتج الدولة نماذج إدارية معيارية لا تراعي التنوع الاجتماعي، بل تخضع المجتمعات المحلية لمنطق التماثل والانضباط

وإذا ما ربطنا بين الجهازين العسكري والإداري في السودان نلاحظ أن كلاهما شكّل ثنائية السيطرة فالجيش يعيد هندسة السلطة عند كل لحظة مفصلية، فيما تُعيد البيروقراطية إنتاج الامتيازات المركزية داخل

بنية الدولة اليومية، فالدولة تُدار لا ككيان عام يُفترض فيه الحياد والتمثيل، وإنما كأداة لإدارة الامتيازات الاجتماعية والسياسية لمنظومة الصفوة، وهو ما يؤكده فرانز فانون في حديثه عما بعد الاستعمار حين يقول

ان النخبة الحاكمة الجديدة غالبًا ما تستخدم أدوات المستعمِر ذاتها، فتُعيد إنتاج القمع، ولكن بوجوه محلية [٧]

إن دولة ٥٦ عبر تواطؤ الجيش والجهاز البيروقراطي، لم تُنتج نموذج دولة وطنية ديمقراطية، بل رسخت منظومة مغلقة تتداول فيها السلطة قلة محددة، تحت شعارات تبدو شاملة، ولكنها لا تُترجم في الواقع إلى مشاركة حقيقية أو عدالة اجتماعية

٤/صناعة الأزمات التنمية كأداة للهيمنة

لم تكن التنمية في السودان، منذ الاستقلال وحتى العقود اللاحقة، مشروعا محايدا أو أداة لتحسين أوضاع المواطنين بصورة شاملة، بل شكّلت إحدى آليات إعادة إنتاج السيطرة المركزية وترسيخ الهيمنة الطبقية والمجالية ، فالتخلف التنموي لم يكن مجرد نتيجة لفشل السياسات

أو ضعف الموارد، بل كان جزءاً من استراتيجية واعية هدفت إلى إبقاء المجتمعات الريفية والهامشية في حالة هشاشة بنيوية دائمة، ما يسهل إخضاعها وتطويعها سياسياً واقتصادياً .

وفقا لهذا التحليل، لم تُوزّع الموارد العامة أو الاستثمارات على أساس العدالة المكانية أو الأولويات الاجتماعية، بل جُيّرت لصالح مشاريع تصديرية متمركزة حول النواة المركزية للسلطة، إذ تم التركيز على الزراعة النقدية المرتبطة بالسوق العالمي في مناطق مثل الجزيرة (القطن) والشمالية والخرطوم (القمح)، مع إهمال ممنهج للزراعة المعيشية والبنيات الأساسية في مناطق مثل دارفور، والنيل الأزرق، وجبال النوبة، التي تعتمد على الاقتصاد المعاشي والزراعة المطرية

ويمكن القول إن ما وُصف بسياسات التنمية لم يكن في جوهره سوى خطاب أيديولوجي تزييني يُخفي من تحته آليات قهر معقدة، إذ تحوّلت مفردة التنمية إلى غطاء لسياسات الإقصاء وإعادة إنتاج التفاوت البنيوي وخلق الطبقات الاجتماعية. وهذا ما يتقاطع مع تحليل جيمس

فيرغسون حيث يرى أن التنمية في السياق الإفريقي غالباً ما تستخدم كأداة لإعادة إنتاج السلطة المركزية، وليست أداة لتحرير المجتمعات أو تعزيز استقلاليتها.

لقد رسّخت هذه السياسات نظرة نُخبوية ضيقة للمجتمع والدولة، تقوم على قياس شرعية المواطنة بمستوى القرب من المركز، والانخراط في منظومة القيم الثقافية واللغوية والدينية التي تهيمن عليها الصفوة. وهكذا أُنتجت تنمية انتقائية، خاضعة لرؤية الدولة المتمركزة في الخرطوم، أدت إلى تعميق الفوارق بين المركز والهامش، وساهمت في تكريس الأزمات التي ما زالت تعاني منها الدولة السودانية حتى الساعة.

لا يمكننا فصل التنمية عن مشروع الدولة الأيديولوجي الذي سعى إلى إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي بما يخدم استمرارية السلطة القائمة، وهو ما يجعل التنمية في سياق دولة ٥٦ ليست مجرد ضحية للقصور أو الفساد، بل أداة هيمنة بامتياز

اذن هي سياسات مقصودة تهدف الى وضع الدولة في سياق محدد.

٥/ نحو مركز سلطوي مغلق: -

تشكلت النواة الحاكمة في دولة ما بعد الاستقلال، والتي يُشار إليها اصطلاحاً بدولة ٥٦، من تحالف مركب جمع بين ثلاث قوى اجتماعية وسياسية أساسية، شكّلت بمجملها النخبة التي تولت مقاليد السلطة، وأعادت إنتاجها على أسس إقصائية ومركزية

أول هذه القوى تمثّلت في الأفندية، أي جيل الخريجين المتعلمين، خاصة أولئك الذين تلقوا تعليمهم في كلية غردون التذكارية، والذين سرعان ما اندمجوا في البنية البيروقراطية للدولة الاستعمارية، ليتحولوا بعد الاستقلال إلى نخبة إدارية سياسية تمارس السيطرة عبر آليات الدولة الحديثة

القوة الثانية تمثلت في القيادات الطائفية التقليدية، وعلى رأسها زعامات البيوت الدينية الكبرى كالمهدية والختمية، والتي استخدمت الرمزية الدينية وولاءات الأتباع كأدوات لتكريس النفوذ السياسي، ونسجت تحالفات مع القوى الحديثة تضمن لها موطئ قدم في بنية الدولة الجديدة

أما القوة الثالثة، فهي العسكر، الذين خرج معظمهم من رحم المؤسسة العسكرية الاستعمارية، ليتولوا لاحقاً زمام السلطة عبر سلسلة من الانقلابات التي كرّست السلطة المركزية وأعاقت التحول الديمقراطي، وأبرزها انقلابات ١٩٥٨، ١٩٦٩، و١٩٨٩

واخيراَ البرهان وحكومته التي ببورتسودان انقلاب أكتوبر ٢٠٢١

رغم تنوع خلفيات هذه القوى، إلا أنها اشتركت في الانتماء الجغرافي إلى منطقة النيلين الشمالية والوسطى، وتقاطعت مصالحها في الحفاظ على بنية الدولة المركزية التي ورثتها من الاستعمار، دون إعادة هيكلتها بما يستجيب لتنوع السودان الجغرافي والثقافي والاجتماعي، لقد كوّنت هذه النخبة تحالفا سلطويا غير معلن، هدفه احتكار السلطة والثروة، وترسيخ الامتيازات الطبقية والجغرافية التي تمتعت بها مناطقهم

فالدولة السودانية بعد الاستقلال لم تكن دولة كل السودانيين، بل كانت دولة نخبة ضيقة أعادت إنتاج السيطرة باسم الوطنية والقومية

إن الطابع المغلق لهذه الدولة، سياسيا واجتماعيا، لم يكن مجرد خلل عارض، بل كان جوهرا تأسيسيا لكيانها، فقد نشأت دولة ٥٦ لا كفضاء جامع يعبّر عن الإرادة الجمعية لمواطنيها، بل كبنية سلطوية مركزية تمارس الاحتكار احتكار التمثيل السياسي، واحتكار الموارد الاقتصادية، واحتكار تعريف الهوية الوطنية ذاتها

وقد قادت هذه السياسات الإقصائية إلى تآكل الشعور الوطني، وتفكك الروابط الجامعة بين مكونات البلاد، مما أفضى إلى بروز حركات مقاومة جهوية وثقافية، مثل الحركات المسلحة في جنوب السودان (قبل الانفصال)، ودارفور، وشرق السودان. إن هذه الحركات، في جوهرها، لم تكن مجرد ردود فعل احتجاجية، بل تعبيرات عن عمق الأزمة البنيوية في مشروع الدولة.

وعليه، فإن آليات الهيمنة في دولة ٥٦ لم تكن انحرافاً طارئاً عن مسار الدولة الوطنية، بل كانت التعبير الصريح عن جوهرها، وبهذا المعنى، فإن أي محاولة

إصلاحية ضمن هذا الإطار المغلق تظل قاصرة، ما لم تُقارب المسألة من جذورها، من خلال تفكيك الأسس المركزية التي بُنيت عليها الدولة منذ نشأتها الأولى.

٦/الأيديولوجيا كوسيلة للهيمنة الرمزية والسياسية

لم تكتفِ دولة ٥٦ بإحكام قبضتها عبر الوسائل الإدارية والاقتصادية والعسكرية فحسب، بل اعتمدت بشكل مركزي على أداة أقل مادية وأكثر تأثيراً على الوعي الجمعي الأيديولوجيا لقد شكّلت الأيديولوجيا القومية العربية والإسلام السياسي دعامة أساسية في بناء سردية الدولة الوطنية، حيث رُوّج لمفهوم السودان كامتداد طبيعي للأمة العربية وللأمة الإسلامية، في تجاهل متعمّد وممنهج للتعدد الإثني والديني والثقافي الذي يميز المجتمع السوداني

وبدلاً من الاعتراف بالتركيبة المتنوعة للهوية السودانية، تم تسويق خطاب قومي إقصائي يُعيد إنتاج المركزية الثقافية للعرب والمسلمين في شمال السودان، ويستبعد كل ما عدا ذلك من الفضاء الرمزي للدولة،

فالهويات الإفريقية الأصيلة، مثل النوبية والزنجية، والهويات الدينية غير الإسلامية، مثل المسيحية في جبال النوبة والأنقسنا، تم إقصاؤها من الحقل الرمزي والتمثيلي الرسمي، بل وتم قمعها في أحيان كثيرة عبر سياسات لغوية وثقافية ممنهجة

لقد مارست الدولة عملية طمس للهويات الثقافية غير العربية، من خلال استبعاد اللغات المحلية من المناهج التعليمية، وتحجيم استخدامها في الفضاء العام، وتجريم بعض أشكال التعبير الثقافي التي لا تتماهى مع النموذج الوطني الذي سعت الدولة إلى فرضه. فعلى سبيل المثال، تم تهميش الموسيقى النوبية، وتقاليد الفور والزغاوة والإنقسنا، وتقديمها كرموز للجهل أو التخلف في الإعلام الرسمي والخطاب الديني، لقد قامت المدرسة، والمنابر الدينية، والمؤسسة الإعلامية، بدور أساسي في تشكيل الذات السودانية النموذجي، التي تتحدث العربية الفصحى، وتتبنى قيم الإسلام السياسي، وتتماهى مع الانتماء العربي على حساب الانتماءات المحلية الأصيلة

إن هذا التوظيف الأيديولوجي لم يكن مجرد تعبير عن توجه ثقافي أو عقائدي، بل كان جزءا لا يتجزأ من مشروع الهيمنة، حيث سعت النخبة الحاكمة إلى تشكيل وعي جمعي خاضع، يُعيد إنتاج التراتبية الثقافية والاجتماعية التي تخدم استمرارية سلطتها، وتحول دون تشكل خطاب بديل يُطالب بإعادة تعريف الهوية الوطنية على أسس تعددية وعدالة رمزية، بهذا المعنى، تحولت الأيديولوجيا إلى أداة تطويع وإخضاع، تعمل بصمت في عمق البنية الرمزية للمجتمع، وتغذي خضوع طوعي لسلطة الدولة، تحت شعارات الوحدة، والهوية القومية، والمرجعية الدينية، التي لم تكن سوى أقنعة لهندسة التفاوت وترسيخ الإقصاء.

خلاصة تحليلية للورقة البحثية الثانية

يُمكن، في ضوء تحليل المعطيات والاتجاهات التي استعرضها الورقة البحثية الثانية تلك، القول إن دولة ٥٦ لم تكن تعبيرا عن إرادة جمعية لشعب متنوع الثقافات والإثنيات والتطلعات، بل كانت نتاج مشروع نخبة ضيقة الأفندية، والقيادات الطائفية، والنخبة العسكرية لاحقا سعت إلى إعادة إنتاج الدولة الاستعمارية بمضامين أيديولوجية جديدة، لا تتناقض مع أدوات الهيمنة، بل تعززها، لقد كانت تلك الدولة الحديثة من حيث الشكل، تقليدية من حيث الجوهر، إذ أعادت تموضع السلطة في المركز الجغرافي والسياسي، مستخدمة أدوات الدولة الاستعمارية نفسها لتكريس التفاوت البنيوي

الهيمنة الهيكلية لا العرضية

إن ما يُشار إليه غالبا كفشل في التنمية أو اختلال في التوازن الجغرافي ليس نتيجة عرضية أو ناتجا عن ضعف في التخطيط، بل يمثل آلية مركزية لضمان استمرار هيمنة المركز على الهامش، وبالتالي فإن

التخلف التنموي لم يكن نتيجة عجز إداري، بل أداة فعالة لإبقاء المجتمعات الريفية والهامشية في حالة تبعية اقتصادية وسياسية، تُسهل إخضاعها وتقييد حركتها الاحتجاجية أو التمثيلية.

أيديولوجيا القومية بين الشعار والتوظيف السلطوي

أما من الناحية الأيديولوجية، فقد شكّل خطاب القومية بوجهيه العربي والإسلامي رافعة رمزية للهيمنة، لا تعبيرا عن وحدة وطنية عضوية لقد تم تسويق هذا الخطاب بوصفه مشروعا وحدويا، لكنه عمليا أدى إلى نفي الآخر الثقافي، سواء كان نوبي أو بجاوي أو جنوب سوداني أو دارفوري، فمشروع الهوية القومية في السودان ظل سطحيا، مستوردا، وغير متصالح مع التعدد الداخلي، مما عمّق التهميش بدل تجاوزه.

أدوات الدولة الحديثة بوصفها وسائل إخضاع

لقد سخّرت دولة ٥٦ ما يمكن تسميته بأدوات الهيمنة اللينة (الناعمة) مثل التعليم والإعلام، لإعادة إنتاج وعي جمعي مشوّه، يضفي الشرعية على المركز ويُمجّد رموزه، ويُجرّم الهامش أو يهمّشه ثقافيا، وتم

تأسيس هذا الوعي عبر المناهج الدراسية، ونشرات الأخبار الرسمية، والخطاب الديني المسيطر عليه وفي الوقت ذاته، عملت أدوات القمع الصلب، كالمؤسسة العسكرية والأمنية، على ضبط حدود الخطاب والسيطرة على المجال العام

من دولة خدمات إلى دولة احتكار

ولعل التحول الأخطر، كما أشارت الورقة هذه، هو انزياح وظيفة الدولة من كونها كيانا خدميا يمثل عموم الشعب، إلى كيان احتكاري تديره نخبة ضيقة تُعيد توزيع الموارد والفرص بشكل غير متكافئ فقد تحولت الدولة إلى أداة في يد المركز لا لتنمية الأقاليم، بل لضبطها، ولإنتاج شبكات ولاء قائمة على الابتزاز السياسية.

الخاتمة :-

المحصلة، لم تكن دولة ٥٦، كما وُلدت واستمرت، مشروعاً لبناء وطن متعدد ومتكافئ، بل كانت مشروع نخبوي لإعادة إنتاج السيطرة باسم الحداثة، وبوسائل الدولة الحديثة. وقد تكاملت أدوات

السيطرة (الجيش، البيروقراطية، الخطاب القومي، التعليم، الاقتصاد) لتخلق نظاما مغلقا يحتكر السلطة والثروة، ويُقصي كل ما لا يُشبه المركز.

مراجع الفصل الثاني:-

١-الافندية ومفاهيم القومية في السودان خالد الكد.

٢-زراعة الجوع في السودان دكتور تيسير محمد احمد.

٣-الفكر السوداني اصوله وتطوره محمد المكي إبراهيم.

فرانز فانو معذبو الأرض.

٥-جيمس سي اسكوت كيف تفشل مشاريع التحسين الاجتماعي.

جيمس فيرغسون. (The Anti-Politics Machine)

٧-جيمس اسكوت كيف تفشل مشاريع التحسين الاجتماعي.

٨-مقال سودانايل عبد الله علي إبراهيم الازمة

الوطنية عشنا التجربة غاب المعني.

٩-أطروحة محمد جلال هاشم منهج التحليل الثقافي القومية السودانية.

١٠-حنه ارت .

الورقة البحثية الثالثة

زراعة الجوع وإنتاج التخلف التنموي

١/الدولة والتنمية الفشل في ضمان الأمن الغذائي

إن فشل الدولة السودانية في تحقيق الامن الغذائي لا يمكن قراءته كمجرد إخفاق تقني أو نتيجة طبيعية لظروف مناخية أو اقتصادية معقدة، بل هو نتاج مباشر لاختيارات سياسية وهيكلية تعكس طبيعة الدولة ذاتها، فمنذ تأسيس دولة السودان المستقلة في عام ١٩٥٦، لم يُبنى اى مشروع تنموي مهما كانت طبيعته على قاعدة شاملة تضمن التوزيع العادل للموارد والبنية التحتية الزراعية، بل تمركزت السياسات التنموية حول مناطق بعينها، بما يخدم مصالح المركز ويُبقي على هشاشة الأطراف

يشير الى ذلك الدكتور تيسير في مبحث سابق تم ذكرة إلى أن الدولة تعاملت مع الزراعة لا بوصفها

ركيزة استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الغذائي والنهضة الاقتصادية، بل كأداة لضبط القوى الاجتماعية في الريف وضمان إخضاعها لمركز السلطة، وقد أُنتج هذا التهميش عبر سياسات زراعية غير عادلة، فُضلت فيها مشاريع تجارية ضخمة مثل مشروع الجزيرة، على حساب دعم صغار المزارعين والمجتمعات الزراعية في الهامش [١]

يتوافق هذا التحليل مع ما طرحه الباحث جيمس فيرغسون ،حيث يرى أن المشاريع التنموية غالبا ما تستخدم كوسائل لإعادة إنتاج السيطرة السياسية، لا لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي السياق السوداني لم يكن مشروع الجزيرة سوى تجسيد لهذه المقولة، إذ تحول من مشروع تنموي إلى أداة بيروقراطية ومؤسسية لتكريس الفوارق بين المركز والهامش، عبر التحكم في المياه، والأسعار، ومدخلات الإنتاج، وآليات التسويق. [٢]

وعلى نحو مشابه، يرى كثير من الباحثين أن الزراعة في السودان عانت من أدلجة التخطيط، أي ربط مشاريع

التنمية الزراعية برؤى أيديولوجية أكثر منها اقتصادية أو بيئية، فالحكومات المتعاقبة سواء كانت عسكرية أو مدنية، لم تنظر إلى الزراعة كمنظومة إنتاجية متكاملة، بل كقطاع وظيفي يدعم النظام القائم، ما أدى إلى إفقار الريف وتهجير سكانه، وإضعاف القدرات الذاتية للمجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات الغذائية.

لقد أدى هذا الفشل البنيوي في السياسات الزراعية إلى اعتماد البلاد المزمن على استيراد الحبوب الأساسية، رغم وفرة الأراضي الخصبة والمياه، ويظهِر تقرير برنامج الأغذية العالمي، أن السودان بات من بين الدول التي تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة نتيجة عوامل مترابطة تشمل النزاعات، وانهيار البنى الزراعية، وتهميش المنتجين الصغار.

من جهة أخرى، فشلت الدولة السودانية في استثمار البنى التحتية الداعمة للزراعة

مثل شبكات الري، وتخزين المحاصيل، والنقل، والشاهد لدينا ان غياب هذه العناصر يقوض القدرة

الحقيقية على تحقيق نمو زراعي دائم.

ففي ظل غياب نظام متكامل لدعم المنتجين وتوفير الحماية ضد تقلبات السوق والمناخ، تصبح الزراعة الريفية عبئاً على السكان بدل أن تكون مصدراً للاستقرار.

والأسوأ من ذلك أن الدولة تبنت ما يُعرف بالزراعة المدفوعة بالتصدير في بعض الفترات، متجاهلة حاجات السوق المحلي، حيث شُجعت زراعة محاصيل مثل القطن والصمغ العربي على حساب الحبوب الغذائية كالذرة والدخن، مما عمّق فجوة الأمن الغذائي، وهذه السياسات لم تراعي أولويات الاستهلاك الوطني، بل خضعت لمنطق السوق العالمي ومصالح الشركات الدولية والمحلية ذات الصلة بالتصدير.

يمكننا القول إن الدولة السودانية، في إطار دولة ٥٦، لم تُخفق فقط في تصميم سياسات زراعية عادلة، بل ساهمت بشكل مباشر في خلق بيئة طاردة للإنتاج الغذائي المحلي.

فبنية الحكم المركزية، وضعف الإرادة السياسية، وانحياز الدولة لمصالح نخبة اقتصادية ضيقة، أدت إلى

ما يمكن تسميته بإنتاج الجوع لا محاربته، حيث أصبح انعدام الأمن الغذائي نتيجة حتمية لطبيعة الدولة نفسها، لا مجرد أزمة طارئة.

٢/سياسات الدولة الزراعية وأدوات التحكم

تُظهر دراسة السياسات الزراعية في السودان بعد الاستقلال ميول واضحة نحو تركيز التنمية في مشاريع ضخمة ذات طابع رأسمالي موجّه نحو الخارج، في مقابل تهميش الزراعة المعاشية التي تمثل العمود الفقري لحياة غالبية السكان في الأقاليم، يتجلى هذا التوجه بوضوح في مشروع الجزيرة، الذي وضع في قلب الاستراتيجية الزراعية للدولة بوصفه نموذجا للتنمية الزراعية، لكنه في الواقع خدم مصالح النخبة الحضرية والبيروقراطية المرتبطة بالمركز .

لقد تمحورت هذه السياسات حول إنتاج محاصيل نقدية للصادر مثل القطن والقمح والسمسم، مما جعل الزراعة أداة لتعظيم العائدات القومية على حساب تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين تبيّن من دراسات سابقة حول الاقتصاد الزراعي في السودان هذا النمط من السياسات

جعل الدولة تتعامل مع الأرض والموارد الطبيعية بوصفها سلعة اقتصادية خاضعة لحسابات السوق العالمي، لا كرافعة لتحسين معيشة السكان المحليين.

النتيجة المباشرة لهذه المقاربة كانت تكريس الفجوة التنموية بين المركز والهامش، حيث جُردت المجتمعات الريفية لا سيما في الغرب والجنوب والشرق من أدواتها الذاتية للبقاء، في ظل غياب الاستثمار في البنية التحتية، وانعدام الدعم الفني، وغياب السياسات التي تحفّز الإنتاج الغذائي المحلي.

مارست الدولة نوعا من التنمية الانتقائية، التي تستثمر فقط فيما يخدم مصالحها السياسية والمالية، وتُقصي القطاعات التي لا ترى فيها مردودا مباشرا للسلطة المركزية

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل دور المؤسسات المالية الدولية، التي ساهمت عبر برامج الإصلاح الهيكلي في الثمانينات والتسعينات كما بيّن سمير أمين في تعزيز نموذج الزراعة التصديرية، وذلك عبر فرض سياسات تقشفية تقلص من الدعم الحكومي

للقطاع الزراعي المحلي، مما أدى إلى مزيد من إفقار المجتمعات الزراعية.

إن ما تكشفه هذه السياسات هو أن الزراعة لم تُستخدم كوسيلة للتحرر من الفقر، بل كأداة للضبط الاجتماعي والاقتصادي، حيث أُعيد تشكيل المجال الزراعي بطريقة تُبقي المجتمعات الريفية في حالة من الاعتماد والهشاشة، وتُخضعها لمعادلة مركزية السلطة والموارد.

لقد كان هذا التخطيط الزراعي بمثابة استراتيجية مزدوجة تعظيم للربح السياسي الاقتصادي للنخبة، مقابل خلق دوائر من الجوع المُدار في الهامش، تضمن استمرار السيطرة دون الحاجة إلى الاستثمار الحقيقي في التنمية المتوازنة.

٣/زراعة الجوع ومفهومه كممارسة سلطوية

لا يمكن فهم ظاهرة الجوع في السودان بمعزل عن السياق السياسي والاقتصادي الذي أنتجها، إذ يتجاوز الجوع مجرد كونه عَرضا طارئا ناتجا عن الأزمات الطبيعية مثل الجفاف أو النزاعات، ليغدو كما تشير الدراسات

النقدية نتاجا لسياسات ممنهجة تُدار بها الدولة ، زراعة الجوع هي عملية منظمة تتضمن جملة من التدخلات التي تُفضي إلى إفقار المجتمعات الزراعية وحرمانها من أسباب الاكتفاء الغذائي، سواء من خلال تدمير مقصود للبنية التحتية، أو عن طريق تهميش الأسواق المحلية، وقطع سبل الوصول إلى موارد الإنتاج الأساسية[٨]

ويذهب الباحث جيمس سكوت في كتابه أسلحة الضعفاء إلى أن الأنظمة السلطوية تميل إلى استخدام أدوات الجوع والتحكم في الغذاء كسلاح سياسي لإخضاع المجتمعات الريفية، معتبرا أن الجوع ليس فقط نتيجة ضعف الإنتاج أو قلة الموارد، بل نتاج للهيمنة المقنعة التي تفرض نمطا اقتصاديا يخدم مصالح المركز على حساب الأطراف.

بهذا المعنى فإن زراعة الجوع تتحول إلى جهاز من أجهزة الدولة العميقة، وظيفته ضبط التوازنات الاجتماعية والسياسية لصالح نخبة محدودة.

في ذات الاتجاه يري عدد من الباحثين أن سياسات التنمية الزراعية التي تُفرض على البلدان المتخلفة غالبا ما

تكون ذات طابع قسري ومركزي، تصادر القدرة المحلية على التكيّف والإنتاج، وتفرض نماذج زراعية تجارية تخدم الأسواق العالمية لا حاجة السكان. المحليين ما يعنى ان الجوع ليس فشلاً في التخطيط او سوء إدارة فحسب، بل تعبير عن نموذج تنموي موجه ايدلوجيا

وفي السودان، تراكمت هذه السياسات عبر عقود من التجاهل الممنهج للتنمية الزراعية المستدامة في مناطق واسعة لصالح مشروعات ضخمة، صُممت لخدمة اقتصادات التصدير والمراكز الحضرية، وقد نتج عن ذلك ليس فقط انعدام الأمن الغذائي، بل خلق طبقة واسعة من المواطنين الذين صار الجوع جزءا من حياتهم اليومية، ووسيلة لتقييدهم سياسيا واجتماعيا

هكذا يظهر أن الجوع في السودان الذي يُعاد تأطيره ليست مجرد حالة طارئة، بل سياسة لها جذورها في منظومة الهيمنة المركزية، وتُمارس من خلال مزيج من التهميش البنيوي، والتجويع المتعمّد، والتخطيط الاقتصادي الأحادي الجانب.

٤/الآثار الاجتماعية والاقتصادية لزراعة الجوع

لم تكن نتائج سياسات زراعة الجوع مقتصرة على البعد الغذائي فحسب، بل امتدت آثارها إلى مستويات أعمق في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية في السودان. فقد أدت هذه السياسات إلى تفكك النسيج الاجتماعي التقليدي، الذي كان قائم على شبكات التضامن والإنتاج المجتمعي.

إن تحويل الزراعة من نشاط معيشي محلي إلى نشاط يخدم مصالح السوق الخارجي والمراكز الحضرية جعل كثيرا من الأسر تفقد السيطرة على أدوات إنتاجها، مما أدى إلى تقويض الأنماط التقليدية للاقتصاد القروي، الذي كان يؤمن الحدا الأدنى من الاستقرار والتكافل

يشير عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو إلى أن التهميش الاقتصادي ينتج رأس مالاً اجتماعياً هشاً، وهو ما ينطبق تماما على المجتمعات الزراعية التي تعرضت لضغوط إعادة هيكلة الإنتاج والخدمات لصالح المركز، مما ساهم في تفكك العلاقات

العضوية بين العائلة الممتدة والقرية، وتحول الأفراد إلى وحدات اقتصادية معزولة تبحث عن النجاة الفردية في ظل انعدام شبكات الدعم المجتمعي الامر الذي يجعلنا نسأل لماذا تتكدس العاصمة بالباعة المتجولين القادمين من الأرياف.

نعم كانت الهجرة الداخلية أحد أبرز تداعيات هذا التفكك فقد دفعت السياسات الزراعية غير المتوازنة أعدادا متزايدة من السكان نحو المدن الكبرى مثل الخرطوم ومدني وبورتسودان، ما خلق ضغطا هائلا على البنى التحتية الحضرية، التي لم تكن مهيأة لاستيعاب هذا التدفق السكاني. وترافقت هذه الهجرات مع نشوء أحزمة الفقر حول المدن، حيث سكن النازحون في أوضاع معيشية متدهورة، يفتقرون فيها إلى المياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية الأساسية كما أشار تقرير برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي الى ان التحضر غير المخطط في السودان ادي الى توسع الفقر الحضري وزيادة التفاوت بين السكان

إلى جانب ذلك، أدى تركز الإنتاج الزراعي في المشاريع الرأسمالية الكبرى على حساب الزراعة المعيشية إلى ظهور أزمات غذائية موسمية متكررة، خاصة في مناطق مثل دارفور وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، هذه الأزمات لم تكن مجرد كوارث طبيعية، بل كانت نتيجة مباشرة لانعدام الإرادة السياسية في توزيع الموارد بصورة عادلة، وغياب شبكات

الحماية الاجتماعية ووفقا لتقرير منظمة الفاو فان انعدام الامن الغذائي الحاد في السودان ليس نتيجة الجفاف وحدة، بل مرتبط بشكل وثيق بانعدام العدالة في السياسات التنموية والزراعية.

انعكست هذه الأوضاع كذلك على الصحة العامة والتعليم، حيث ساهمت سوء التغذية المزمن بين الأطفال والنساء في ارتفاع معدلات الوفيات، وفقر الدم، والتقزم كما أدى الجوع وسوء الوضع الاقتصادي إلى ارتفاع نسب التسرب المدرسي خاصة في المناطق الطرفية، حيث يُجبر الأطفال على ترك الدراسة للمساهمة في تأمين لقمة العيش. وقد

وثقت منظمة اليونيسف ان حوالي ٣ مليون طفل سوداني خارج النظام التعليمي

وهو ما يشكل خطرا كبيرا على مستقبل رأس المال البشري في البلاد.

إن المحصلة النهائية من تحليل هذه النتائج، هي أن سياسات زراعة الجوع لم تكن مجرد فشل في التخطيط، بل شكلت ممارسة سلطوية ممنهجة أدّت إلى إعادة إنتاج الفقر والتهميش، وعززت الانقسام الاجتماعي والجغرافي داخل الدولة، حيث ظلت الموارد والخدمات مركزة في أيدي نخبة محدودة، بينما دُفعت الغالبية الساحقة نحو دوائر الفقر والهشاشة البنيوية.

٥/الزراعة والسياسة التداخل بين التنمية والهيمنة

ليست التنمية الزراعية، في سياق دولة ما بعد الاستعمار مثل السودان، مجرد عملية تقنية محايدة تهدف إلى تحسين الإنتاج وزيادة الأمن الغذائي، بل هي حقل متشابك تتداخل فيه المصالح الاقتصادية بالبُنى السلطوية، بحيث تصبح السياسات الزراعية أداة

جوهرية لإعادة إنتاج أنماط الهيمنة المركزية وقد بيّنت دراسات نقدية عديدة،

من ضمنها أعمال جيمس سكوت في رؤية الدولة أن النظم الزراعية كثيرا ما تستخدم الدولة كوسيلة لترسيخ السلطة عبر توحيد وتقييس أنماط الإنتاج والتحكم في الموارد الريفية، مما يسمح للسلطة المركزية ليس فقط بتوجيه الاقتصاد، بل بضبط الحراك الاجتماعي والسياسي أيضاً.

وتتجلى خطورة هذا التداخل في أن سياسات الزراعة لم تُبنى على أساس تشاوري يراعي احتياجات المزارعين أو طبيعة التربة والمناخ، بل على قرارات بيروقراطية مركزية تخدم أولويات التصدير والأسواق العالمية، على حساب الأمن الغذائي المحلي. ووفقا لما يشير إليه سمير أمين في دراسته التنمية غير المتكافئة، فإن هذا النمط من التنمية المرتبطة بالهيمنة، يُفضي في النهاية إلى ما يسميه تشوّه البنية الإنتاجية لصالح التبعية للأسواق الخارجية، بدلاً من ترسيخ سيادة غذائية وطنية.

وهكذا، فإن الزراعة، بدل أن تكون ركيزة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت ضمن نموذج دولة ٥٦ أداة لإعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية وتعميق الفوارق المناطقية، فتحت غطاء التنمية، تُمارَس سياسات الإقصاء وإعادة التهميش، مما يُظهر كيف أن الزراعة ليست فقط حقل إنتاج، بل حقل صراع على السلطة والموارد والمعرفة

٦/ خلاصة تحليلية للورقة البحثية الثالثة:-

يُبين الورقة البحثية الثالثة كيف تحوّلت الزراعة في السودان من رافعة للتنمية إلى أداة للهيمنة والإقصاء، وذلك بفعل سياسات متعمدة انتهجتها دولة ٥٦ لترسيخ المركزية وإدامة التبعية، فالزراعة لم تُدار كقطاع إنتاجي حيوي، بل كوسيلة لضبط الهامش وإعادة إنتاج التخلف، وقد تجلّى ذلك في فشل الدولة في ضمان الأمن الغذائي، وتركيزها على مشاريع كبرى مثل مشروع الجزيرة التي خدمت مصالح النخبة، في مقابل تهميش المناطق الريفية الأخرى وحرمانها من البنية التحتية والدعم الإنتاجي.

زراعة الجوع هنا تُفهم بوصفها ممارسة سلطوية، وظّفت فيها الدولة أدواتها السياسية والإدارية لتجويع مناطق بعينها، مما أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي فيها، وارتفاع معدلات النزوح والهجرة الداخلية، وظهور أزمات غذائية متكررة، كما أن العلاقة بين التنمية والسياسة كانت علاقة تداخل لا انفصال، حيث استُخدمت التنمية الزراعية لتكريس السيطرة لا لتحقيق النمو وانما لإخضاع الريف وسكانه من القوميات الأخرى.

إن زراعة الجوع ليست عرضا جانبيا للأزمة، بل هي تمثيل واضح لطبيعة الدولة السودانية التي ظلت رهينة تحالف النخبة البيروقراطية والطائفية مع العسكر واستخدمت الزراعة مثل غيرها من القطاعات كأداة لإدامة سيطرة المركز على الهامش، بما يرسّخ اختلالات التنمية ويعيد إنتاجها باستمرار.

مراجع الورقة البحثية الثالثة

١-أحمد، تيسير محمد. زراعة الجوع في السودان. ترجمة محمد علي جاد، مركز دراسات الوحدة العربية [١-٨]

٢-الكد، خالد حسين. الأفندية ومفاهيم القومية في السودان. دار مدارك، ١٩٩٨

٣-المكي إبراهيم، محمد. الفكر السوداني: أصوله وتطوره. دار الأمة، ١٩٨٨

٤-جيمس اسكوت أسلحة الضعفاء

٥-سمير امين الاقتصاد السياسي للتنمية

٦-تقارير برنامج الغذاء العالمي عن السودان

٧-تقاري منظمة اليونيسف عن السودان

الورقة البحثية الرابعة
التقاء القومية بالأزمة قراءة
في مسار الدولة السودانية

١/أزمة الدولة السودانية بين القومية والتعدد

منذ نشأتها عقب الاستقلال، واجهت الدولة السودانية أزمة مستدامة تمثلت في التوتر البنيوي بين مشروع قومي أحادي الهوية، وبين واقع اجتماعي وثقافي وإثني بالغ التعدد والتعقيد، فقد سعت النخب الحاكمة إلى بناء هوية وطنية ترتكز على ثالوث (العروبة، الإسلام، والمركز النيلي)، متجاهلةً بذلك الخصوصيات المحلية لمجتمعات الهامش التي تمتد جغرافيا وثقافيا خارج ذلك الثالوث

وتُعد هذه المحاولة القسرية لتوحيد الهوية بمثابة إقصاء رمزي ومادي لجماعات واسعة، مما كرّس الشعور بعدم الانتماء، وأدى إلى تغذية النزاعات

والهويات المضادة، ووفقًا لفرانسيس دينق، فإن السودان لم يُدرك التعدد كمصدر للثراء الوطني، بل تم التعامل معه كتهديد لوحدة الدولة، الأمر الذي أفضى إلى سياسات احتوائية وقمعية بدلاً من الاعتراف والتكامل [١]

ويُلاحظ أن هذا الإقصاء لم يكن محض نتاج قرارات سياسية فحسب، بل تأسس على بنية أيديولوجية مستبطنة في خطاب الدولة ومناهجها التعليمية، وإعلامها الرسمي، وحتى في تشكيل التاريخ الوطني نفسه، حيث تم تقديم رواية أحادية عن السودان العربي الإسلامي، ويرى محمد سعيد القدال أن هذا المسار خلق تاريخا رسميا يقفز على تعقيد الواقع ويُغفل أصوات التهميش.[٢]

لم تكن القومية السودانية، كما صاغتها النخبة المركزية، مشروعاً جامعا، بل كانت أداة للهيمنة الثقافية والسياسية. ويشير إلياس زكريا إلى أن فشل السودان في بناء عقد اجتماعي جديد يستوعب التعدد الثقافي هو أحد الأسباب الجوهرية لاستمرار الحرب وعدم

الاستقرار، حيث لم تُبذل جهود حقيقية في تأسيس هوية مواطنة تقوم على المساواة والاعتراف المتبادل [٣]

يمكننا القول إن أزمة الدولة السودانية تتجاوز مجرد صراع حول السلطة أو الثروة، لتغوص في عمق سؤال الهوية والانتماء الوطني، فالدولة السودانية كما تشكلت لم تجب على السؤال المؤسس ما هو السودان وماذا تعنى كلمه سوداني بطريقة تتسق مع الواقع التعددي، بل حاولت فرض إجابة واحدة، ما جعل مشروع القومية ذاته جزءا من الأزمة وليس حلاً لها.

٢/ الأزمة التنموية كنتاج مباشر للهيمنة القومية

إن الهيمنة القومية في السودان لم تكن مجرد خطاب ثقافي أو مشروع أيديولوجي، بل تجسدت في سياسات عملية أدت إلى خلق واقع تنموي مختل، تهيمن فيه مناطق بعينها على مقدرات الدولة، بينما تترك مناطق واسعة من البلاد تعاني التهميش والإهمال البنيوي، وقد أدى هذا التوزيع غير العادل للموارد إلى ظهور ما يمكن وصفه بالفجوة التنموية بين المركز

والهامش، وهي فجوة لا تقاس فقط بمؤشرات الدخل أو الخدمات، بل أيضا بدرجة التمثيل السياسي، ونوعية الحياة، والحق في تقرير المصير الثقافي.

وقد نتج عن هذا التمييز المكاني تفشي الأزمات الغذائية والصحية، وغياب الاستثمارات الإنتاجية في مناطق الهامش، مما عمّق التبعية الاقتصادية والسياسية لهذه المناطق للمركز.

من جهة أخرى، تُظهر دراسة الأفندية ومفاهيم القومية في السودان كيف أن النخبة التي ورثت السلطة من الاستعمار أعادت إنتاج الدولة القومية بأسس مركزية تستند إلى الثقافة العربية الإسلامية، متجاهلة التنوع التاريخي والثقافي للمجتمع السوداني وقد سعت هذه النخبة إلى فرض هوية أحادية تعكس رؤيتها الخاصة، مما خلق توترات متزايدة مع المجتمعات المهمشة التي رأت في هذا التوجه استمرارا لنهج الإقصاء الاستعماري في ثوب قومي جديد.

أن أحد أعطاب الدولة السودانية تمثل في عجزها عن إنتاج مشروع وطني جامع يُدمج التنوع في قلب

عملية البناء السياسي والاجتماعي، بدلا من إقصائه ،هذا العجز البنيوي جعل من القومية أداة للإقصاء لا وسيلة للتوحيد، فتحولت إلى عامل منتج للأزمات لا لمعالجتها.

ولا تقتصر نتائج هذا النمط من الهيمنة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تتعداها إلى المجال السياسي والعسكري، حيث أدت التوترات بين المركز والهامش إلى نشوء حركات احتجاجية ومسلحة تطالب بالعدالة والمساواة والاعتراف.

وقد كانت الحروب في الجنوب سابقا، وفي دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق لاحقاً، تعبيرا صارخًا عن هذا الرفض العنيف لسياسات الإقصاء والتنمية الانتقائية.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى دراسة سمير أمين حول التنمية غير المتكافئة في إفريقيا، والتي يؤكد فيها أن النظم المركزية في دول ما بعد الاستعمار قد أعادت إنتاج التهميش من خلال نموذج النمو المحيطي الذي يُغذي المركز على حساب الأطراف وينطبق هذا النموذج بدقة على الحالة السودانية، حيث تحول

المركز النيلي إلى قطب جذب الموارد والامتيازات، بينما تحولت الأقاليم إلى مصادر خام تُستنزف دون أن تستفيد.

وبهذا، يمكن القول إن الأزمة التنموية في السودان ليست فقط نتيجة سوء التخطيط أو ضعف القدرات، بل هي تعبير مباشر عن منطق الهيمنة القومية الذي بنته النخبة السودانية منذ فجر الاستقلال، والذي جعل من المركز مصدر الشرعية ومن الهامش موضعا للتبعية، هذه العلاقة المختلة كانت ولا تزال العقبة الأكبر أمام تحقيق تنمية متوازنة، وعدالة اجتماعية حقيقية وسلام دائم.

٣/خطاب القومية بين الوحدة والتفتيت

رغم أن الخطاب القومي في السودان طُرح بوصفه أداة لتشكيل وحدة وطنية متماسكة، إلا أن تجربته التاريخية تكشف عن مفارقة عميقة إذ غالبا ما تحول هذا الخطاب إلى قوة تفتيت لا توحيد، فقد استُخدم خطاب القومية كآلية لفرض نموذج ثقافي مركزي قائم على العروبة والإسلام السياسي، بما يتنافى مع التعدد

الإثني والثقافي الذي يميز السودان. وهنا يشير محمد جلال هاشم إلى أن الدولة القومية في السودان لم تعترف بالتعدد، بل عمدت إلى تعريب الدولة والأسلمة القسرية للهوية، مما أدى إلى تصاعد مشاعر الإقصاء والرفض، خصوصا في مناطق الهامش [٤]

هذا التناقض البنيوي جعل من الخطاب القومي أداة لإعادة إنتاج المركزية والهيمنة، وليس مشروع جامع يعبر عن الإرادة الجمعية للسودانيين، ويوضح أحد الباحثين أن محاولات بناء قومية سودانية لم تنبع من قراءة نقدية للواقع المحلي، بل استُنسخت من نماذج عربية وإسلامية قومية خارجية، أفضت إلى تعارض بين الدولة والمجتمع.

من هذا المنظور لم تكن القومية في السودان وسيلة لإعادة تشكيل المجال الوطني بشكل تشاركي، بل أصبحت خطابا يُوظف لخدمة النخبة المسيطرة، التي صاغت مفاهيم الوطن والهوية وفق مصالحها السياسية والطبقية، وبهذا تحولت القومية إلى أداة للتمييز بدلاً من أن تكون أساس للاندماج الوطني، الأمر الذي عزز

النزاعات الأهلية والانقسامات الجهوية والعرقية، ويشير فرانسيس دينق إلى أن فشل مشروع الدولة القومية السودانية يعود إلى غياب رؤية تعددية حقيقية، وانغلاق النخبة على تصورات أحادية للهوية [٥]

خلاصة تحليلية للورقة البحثية الرابعة

تُظهر قراءة معمقة لمسار الدولة السودانية منذ تأسيسها في عام ١٩٥٦ أن الأزمة القومية لم تكن مجرد مسألة هوية أو انتماء، بل شكّلت محورا جوهريا في إنتاج أزمة الدولة ذاتها. فقد ارتبط مشروع الدولة الحديثة بخطاب قومي مركزي، يقوم على تعميم هوية بعينها عربية، إسلامية، نيلية بوصفها النموذج الوطني الجامع، في تجاهل واضح لتعدد السودان الثقافي والإثني والديني، وقد أدّى هذا التوجه إلى ترسيخ هيمنة نخبوية من المركز مارست الإقصاء الممنهج والتهميش ضد جماعات واسعة في الأطراف

إن هذه الهيمنة القومية لم تُنتج وحدة وطنية حقيقية، بل أسهمت في إعادة إنتاج الانقسام والصراع، حيث تحول خطاب القومية المفترض أن يكون أداة للتماسك

الوطني إلى أداة لتكريس التفاوتات، وشرعنه علاقات السيطرة، ومن هنا ارتبطت الأزمة القومية بالأزمة التنموية، إذ أن التهميش الثقافي والسياسي اقترن بإهمال اقتصادي واجتماعي للهوامش ما جعل التنمية أداة إضافية لإعادة إنتاج المركزية بدل أن تكون مدخلا لتحقيق العدالة.

عليه فإن تجاوز هذا الوضع يتطلب تفكير جديد في مفهوم الدولة والقومية في السودان لا يمكن بناء مشروع وطني جامع دون الاعتراف الجاد بالتعدد، ودون إعادة تعريف القومية بوصفها إطارا مرنا يحتضن التنوع لا يُقصيه.

إن أي مشروع وطني مستقبلي ينبغي أن ينطلق من مراجعة نقدية لجذور الأزمة، وتفكيك البنية الأيديولوجية التي قامت عليها دولة ٥٦، لصالح تصور ديمقراطي تعددي، يُعيد للسودانيين كافة إحساسهم بالمواطنة والانتماء.

مراجع الورقة البحثية الرابعة

محمد سعيد القدال [١]

الأفندية ومفاهيم القومية في السودان. دار مدارك، ١٩٩٨

الفكر السوداني أصوله وتطوره. دار الأمة، ١٩٨٨

زراعة الجوع في السودان. مركز دراسات الوحدة العربية، [١]

[٣](Elias Zakaria, 2011, Sudan: Identity and Crisis)

[١-٥](Francis Deng, 1995, War of Visions)

أطروحة محمد جلال هاشم حول منهج التحليل الثقافي [٤]

محمد سعيد القدال تاريخ السودان الحديث

التوصيات

استنادا إلى التحليل العميق لمفاهيم القومية وأزمة التنمية في السودان، وبناءً على قراءة النصوص الأساسية في تلك الورقة الأوراق البحثية الأربعة ، نطرح التوصيات التالية التي يمكن أن تسهم في بناء دولة أكثر عدالة وشمولاً: -

١. -إعادة تأسيس الدولة على أساس التعدد والعدالة

ينبغي تجاوز نموذج دولة ٥٦ القائم على الهيمنة المركزية، عبر تبني مشروع وطني جامع يعترف بالتعدد الإثني والثقافي والديني في السودان، ويؤسس لعقد اجتماعي جديد يُراعي توزيع السلطة والثروة على أساس العدالة والمواطنة المتساوية.

فالدولة السودانية تحتاج إلى تحول من كيان فوقي يُدار من المركز، إلى دولة ديمقراطية تعددية تستوعب التنوع بوصفه مصدر قوة لا تهديد.

٢-إصلاح جذري للبيروقراطية والمؤسسة العسكرية

أظهرت الدراسة أن الدولة السودانية قد ورثت أجهزة الإدارة والقمع من الاستعمار، دون إعادة هيكلتها، لذلك، يوصى بإعادة بناء مؤسسات الخدمة المدنية والمؤسسة العسكرية على أساس الكفاءة والتمثيل الجهوي والعرقي العادل، مع فصلها عن الولاءات الطائفية والحزبية، لضمان حياد الدولة وتحقيق التوازن في توزيع الوظائف والفرص.

٣-تبني مشروع تنمية متوازن وشامل

التنمية في السودان ينبغي أن تتحول من أداة للهيمنة إلى وسيلة للتمكين الشامل، وذلك من خلال إعادة النظر في السياسات الزراعية والتنموية بحيث تُوجه لدعم الزراعة المعيشية، وبناء البنى التحتية في المناطق المهمشة، وتحقيق الأمن الغذائي المحلي بدلا من التركيز على الزراعة التصديرية التي تعمق الفجوة التنموية

٤-تفكيك الهيمنة الأيديولوجية وإعادة تعريف الهوية الوطنية

يوصى بإعادة بناء الخطاب الوطني ليكون جامعا لا إقصائي، عبر الاعتراف بكل مكونات الهوية السودانية بما فيها الثقافات النوبية، الزنجية، والأفريقية، وتضمين اللغات والتقاليد المحلية في المناهج التعليمية والإعلام الرسمي، من أجل تجاوز الهيمنة الرمزية التي مارستها الدولة عبر تعريب وأسلمة الفضاء العام.

٥-دعم المشاركة الشعبية وبناء ديمقراطية حقيقية

لابد من تأسيس مؤسسات ديمقراطية تمثيلية تُراعي التنوع الجغرافي والاجتماعي، وتعزيز اللامركزية السياسية عبر تمكين الأقاليم من اتخاذ قراراتها التنموية والثقافية، إن إشراك المجتمعات المحلية في رسم السياسات هو المدخل الوحيد لتجاوز مركزية القرار والاحتكار النخبوي.

٦-العدالة الانتقالية والمحاسبة التاريخية

ينبغي الاعتراف التاريخي بممارسات دولة ٥٦

التي أسهمت في إقصاء وتهميش قطاعات واسعة من المجتمع، من خلال دعم آليات العدالة الانتقالية التي تتيح كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، تمهيدا لمصالحة وطنية حقيقية تضع حدا لدورات العنف والانقسام.

٧-تبني سياسات معرفية جديدة تفكك الإرث الاستعماري

يوصى بتطوير خطاب نقدي جديد يعيد النظر في تاريخ السودان ومفاهيمه السياسية، مستندا إلى تجارب السودانيين الواقعية لا إلى النماذج القومية المستوردة، يتطلب ذلك إنتاج معرفة بديلة تنطلق من الهامش، وتُسآئل بنية الدولة من جذورها لا من قشورها.

المراجع المعتمدة لـــكل الأوراق البحثية :-

. ١- الأفندية ومفاهيم القومية في السودان خالد حسين الكد. دار مدارك، ١٩٩٨

٢- زراعة الجوع في السودان تيسير محمد احمد. ترجمة: محمد علي جادين، مركز دراسات الوحدة العربية، .١٩٨٥

. ٣-الفكر السوداني أصوله وتطوره محمد المكي إبراهيم دار الأمة، ١٩٨٨

٤-الثقافة والديمقراطية في السودان عبد الله علي إبراهيم دار الخرطوم، ١٩٩٦

. ٥-جدلية الهامش والمركز أبكر ادم إسماعيل دار، ٢٠٠١

٦-ازمة الإسلام السياسي حيدر إبراهيم علي مركز الدراسات السودانية.

٧-تاريخ السودان الحديث محمد سعيد القدال دار عزة، تاريخ غير مذكور

٨- أسلحة الضعفاء جيمس اسكوت

جيمس فيرغسون. ٩-The Anti-Politics Machine

١٠- سمير أمين الاقتصاد السياسي للتنمية.

أرتورو إسكوبار. ١١Encountering Development-

. فرانسيس دينق. War of Visions: Conflict of Identities in Sudan١٢ Brookings Institution Press, 1995.

. حنة أرندت. ١٣On Violence, 1970-

١٤- أطروحة محمد جلال هاشم في منهج التحليل الثقافي.

١٥-مقالات وتحليلات في الاقتصاد السياسي السوداني صديق أمبدة.

أكرم إبراهيم البكري
كاتب سوداني من مواليد مدينة أم درمان.
خريج جامعة السودان كلية الطب البيطري والإنتاج الحيواني.
من إصدارات أكرم إبراهيم البكري:
- كتاب يوم في حياة عاطل، مجموعة قصصية
- رواية مذكرات مجاه،
- رواية مهمة في أديس أبابا،
- رواية بين نارين،
- رواية سديم النيل
له عدد من المقالات بالصحف الالكترونية وكان متعاونا مع جريدة عمان.

منذ أن أُعلن استقلال السودان في الأول من يناير 1956، لم تكن تلك اللحظة، كما جرى تصويرها طويلاً، لحظة ولادة دولة وطنية جامعة، بل كانت في جوهرها استمراراً لبنية استعمارية تم تجديدها بأدوات محلية. إذ لم يُؤسس مشروع الاستقلال على تعاقد اجتماعي جامع يُراعي تعددية المجتمع السوداني واختلافاته الثقافية والإثنية والجغرافية، ولكن للأسف أُنجز تحت هيمنة نخبة محددة هي نخبة الأفندية، التي تمثّلت في المتعلمين الجدد وخريجي كلية غردون، والذين تَكوَّن وعيهم في رحم الإدارة الاستعمارية وبنيتها البيروقراطية.